



Copyright © King Saud University



١٦٠
م . ب

المآب في شرح الآداب ، تأليف البهشتي ، محمد
ابن أحمد - ٧٤٩ هـ . كتب في القرن الحادي
عشر الهجري تقديرا ،

٤٥ ق ١٥ م ٢٠٥ × ١٣ سم

نسخة حسنة ، باقصة الآخر ، خطها تعليلق
مقروء ،

٧٣٧٥

الاعلام (طي) ٣٢٦:٥ معجم المؤلفين ٩ : ١٢٢
١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ
ج- شرح رسالة آداب البحث للمرقندي
د- شرح البهشتي على رسالة آداب البحث للمرقندي

٤١٨٥٤٨

١٨٨٧/٧/١١

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

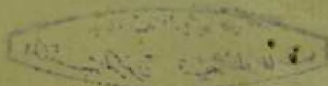
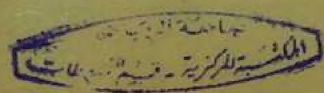
٥٧٣٧٦٧٨٩١٠١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠٠

الترقيم: ---
العنوان: المآب في شرح الأدب ---
المؤلف: البهسي، محمد بن أحمد ---
تاريخ: ١١٨٥ هـ تقريباً ---
اسم الناشر: ---
عدد الأوراق: ٤٥ ---
ملاحظات: ---

سألتها التي المكنة في الحج

بقل عليه المستصبر من عليه ستمائة من عليه
هو الله تعالى لا اعطى كل شيء في العقل
والعقل من افق في العقل واللب واللب واللب
من شأنه افق في العقل واللب واللب واللب
او من شأنه افق في العقل واللب واللب واللب
الذي من عليه العقل الذي هو افق في العقل
و من

الروى بضم الواو القلب



علاء الدين

عليها كالاصطلاحات والسموات التي وقعت بين أهل تلك
الضائفة المطلوبة له لان كل علم اصطلاحات لا يعلم ذلك العلم الا بعد معرفته
الشان ان يقصور الامر المقصود المطلوب بالذات من مطلوبه ليكون
طلب ذلك المطلوب له من غير الشان ان يستغنى تركه الامر المقصود
منه ملكه تقديره بان يحجب باسمه المطلوب منه ليكون سعيه في ذلك المط
والاشكال به على بيضه ونسب النص هذه الرسالة على ثلثة فصول الاول في
مسألة الاتفاق المستعملة المناظرين كالدليل والدوران وغية ما هي
كالسواء للفصل الك والك في معرفة او اب البحث وشرحه ووعاينه
على الجانبيين من الشرايط وغاينه من بيني اليه البحث والشان في معرفة
ثلاث نكات ركنها الفصل لبيان استعمال الاداب والتوانين المذكورة في التوا
التي هي وجه المحر فيها ان المبحث ثلث في هذه الرسالة لاج من ان يكون مساهم
المقصود وهذا بالذات او لا يكون فان كان الاول فهو الفصل الثاني وان كان
الساقل عن ان يكون في الامور التي يتوقف عليها شروع في المقصود بالذات
من هذه الرسالة او لا يكون فان كان الاول فهو الفصل الاول وان كان
الثاني فهو الفصل الثالث **قال** الفصل الاول في التوانين المناظر الاخر

قوله لما كان موزع الالفاظ المصطلحة يستعمل بين المناظر متقدمة
 على معرفة الامور المقصودة بالذات التي هي كالمساكن في هذه الرسالة طبعا
 قديمها المصنف في النوف في الوضوح الطبع و قدوم المناظرة على ذلك لان المقصود
 بالمقصد الاول ان هذه الرسالة موزعة كبقية المناظرة مع الحكم والارادة
 و قدوة في اعمدة ومعرفة كبقية الشئ يتوقف عامود ذلك الشئ في حيث
 من متعلق به و قال المناظرة من النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشئ
 اظهر الالفاظ المناظرة لغة الانسان النظري بان حصار المناظر نظير المن بنافذة
 في الكلام على معنى ان كلام كل واحد منهما يتوجه الى النسبة بين الشئ والامار
 للمصنوع اب و اما من النظر بالبصيرة او المناظرة في العلم من منبها و اما من النظر
 الذي هو في الانقطاع و كانه انظر كل واحد منهما جواب الاخر اصطلاحا فاما ذكر
 المهر و موزع معناه كما من هذه الحيلة يتوقف على معرفة معاني الالفاظ التي هي
 في ترتيبها فالنظر بالبصيرة هو النظر بوجه اركان الفلسفة و هو ان من يتبع ترتيب
 معلومة في الفناء الى المعلوم مجهول و المراد من الجانبين جانب العلل الذي نصب
 لف الاثبات كقوله و ان السائل الذي يتوقف نسبه و العلل و السائل جاز ان يكون
 متعينا في الشخص و جاز ان يكون متعينا في النوع و الاصلان الواقعي

بمعنى

فحينئذ يتبين المشكك في الفلسفة و المعشكك و لا بد من تحقيق ما ذكرناه ان
 صدور النظر من الجانبين كجمل المقارنة و عدمها و الشكوك و الاثبات
 الواردة المناظر من علم الحكيم المستدل عليه بالمتقدمين تثبت ذلك
 و المراد بالنسبة بين الشئ النسبة ككيفية المتعينة للمعاني كجانب
 الجانب كانت و السببية سواء كان السبب في ثبوت الامر من
 الاثر كثبوت قائم له في قولنا زيد قائم او سلب احد من الاثر كسلب
 الجرح في قولنا زيد ليس بجرح او بعبارة اخرى في قولنا زيد ليس
 الشئ على الامة في قولنا النور موجود و قولنا كذا كان النور موجودا فاعلم ان
 او سلبا بعبارة اخرى في قولنا زيد ليس بجرح او بعبارة اخرى في قولنا زيد ليس
 من مصابة قولنا سبب في كانت الشئ طالعة فالسبب موجود او بالانفصال
 احد من الاثر كالانفصال قولنا العدد زوج عن قولنا العدد فرد في قولنا
 اما ان يكون العدد زوجا و اما ان يكون فردا او سلبا انفصال احد من
 الاثر كسلب الحيوان من بعض عن قولنا الحيوان انسان في قولنا ليس
 البتة اما ان يكون للحيوان انسان و اما ان يكون بعض و المراد بظاهر
 الشواهد اظهر انهما المطابق للنظر في قولنا من النظر كالجانب العالي بالبصيرة

مع الاثر

قولنا

انظر الى النظر به قول الخدود وغيره من الاشياء المتباينة رخصة قوله بالسببية انظر الى
 عن النظر بالسببية والحق ما يعنى هو القديم والمقدم كالحديث وسط قوله من
 الجانبين انظر الى عن النظر الذى هو بالسببية وليس من جانبى المفعول والى ان
 كان النظر الذى صدر عن الشخص الذى هو ناظر بالسببية في المسئلة عارضة فان قيل
 عليه ان هو النظر بالسببية ولكن لم يكن من الجانبين ولم يكن من طرفه وهو مع
 القديم والاوليين كالتفسير وقوله في النسبة انظر الى عن النظر بالسببية من
 الجانبين لانه النسبة كالفكر الذى وقع منها في الحكم عليه فقط والحكم به فقط
 من المسئلة التي من طرفها في فانه ليس من طرفه قوله بين الشئين بيان للمواقع
 لا انظر الى عن الشئ لان النسبة لا يكون الا بين الشئين ويمكن ان يقال انظر الى
 عن الفكر الواقع من المثل طرفين في الحقيقة ما بين وادى شئين من غير اعتبار
 متباعد بين معنيين وغير متباين فيهما فانه في تصديق هذا هو النظر بالسببية
 من الجانبين في النسبة لكن لانه النسبة بين الشئين المعنيين فله يكون من طرفه
 اذ يجب ان يعبر في المناظر الحكم عليه به على التعيين لان المناظر والكلام
 انما يتوجه الى ما يتبين فيه فلم يكن ذلك معينا وكذا شخص كان البى في شئان
 وبينه وبينه العقل تنقية قوله اظهار التصواب انظر الى عن المحاسبة

النسبة بينهما

برة التي لم يكن فيها نظر المتباينين عاظهار التصواب فانه لا يسمى مناظرة
 فان قلت جازان يكون انظر الى عن نظر المتباينين لانه لا يسمى مناظرة لان
 التصواب قلت قوله من الجانبين ان من جانبى المفعول والى انظر الى عن هذا التعريف
 مثل ذلك لان اسم المفعول والى انظر الى على ما ذكرنا قوله في النسبة بين
 الشئين اظهار للتصواب كالفصل القريب هو التعريف شئ على العقل الرابع
 التي هي الصورة والمادة والفاعلية والغائية ثلثة منها بطريق المطابقة
 وواحدة بالانتماء فان النسبة بين الشئين هي المادة والنظر بالسببية من
 من الجانبين عاوجه الى من هو الصورة وقوله اظهار التصواب هي الغائية و
 المظهر على الفاعل وهو العقل بالانتماء فان قلت لا يجوز التعريف بالعقل الرابع
 لان التعريف لا يكون الا باحد الرسم واما لا يكون الا بالجنس والفصل والجنس
 والخاصة وكل واحد منهما يجوز على الموقوف العقل الرابع غير محمول عليه فلا يكون
 معرفة له قلت هذا في الما بينان الحقيقة اما في الاعتبارية فمنسوخة والمناظرة
 ما عليه اعتبارية مرتبة من عدة امور كلها اعني تلك الامور تحققت المناظرة
 فحققت جميع اركانها ولا يلزم ان يكون تلك الاثر الاثر الاثر كذا في البيت
 والحق فان قلت قوله بالسببية غير محتمل لانه لا يسمى مناظرة

لا يكون المراد منه الا النظر بالبصيرة الذي هو الفكر كجواب الاصطلاح وقد استعملنا
 كذلك حيث قلنا ان النسبة ليست سلتنا ذلك لكن لان المراد من الفكر فيهم بطريق اللطافة
 استعمال النظر بلفظ ووقود في هذا التعميق نعم قد شئنا فيهم من الفكر بطريق
 اللطافة لان المسألة لا يكون الا بالنظر بالبصيرة الذي هو الفكر فان قلت لم يقل
 المناظرة هي الفكر الجاني قلت هذا سؤال وروى لانه لو قال كذلك لكانت
 لم يقل هي النظر بالبصيرة فان قلت لعمد الفكر افر واستعملنا اولي
 من استعمل النظر بالبصيرة قلت سلتنا ذلك لكن في التخصيص فائدة لطيفة هي
 التنبه على حقيقة المناظرة بين الاسم والمستعمل فان قلت المراد من الجاني ان كان
 جانب المناظرة لا يثبت احكامه جانب المناظرة لغيره لزم فادو التعميق
 لان ذكر الجاني بغير مطلقا و ارادة الجاني بغير معنى غير دلالة اللفظ عليه خلاف
 الظاهر وان كان اعم من ذلك جاز على هذا التقدير ان يكون كلا الجانيين متعاضدين
 لاثبات الحكم او تنقيح فلا يكون المعرفا لنا الصدفه على ما ذكرنا مع عدم صدق
 المعرفا ولا يستلزم هذا مناظرة قلت ان الشك الاول قوله بغير خلاف الظاهر
 قلنا لان ذلك لان خلاف الظاهر لاثبات ما نفاه اللفظ او نفي ما اثبت اللفظ
 وكون المراد من الجاني بغير ما يثبت المعنى والسائل ان لم يدل عليه اللفظ نفي ما يكون
 اليانته خلاف الظاهر مع ان ذلك مدفوع بالاعتناء فانه كشيء من عند المناظرين

بذلك من غير التلفظ باللفظ غير متصور ان دفع ذلك فان كان كون الفرض
 اظهار الصور لا يقتضي التلفظ باللفظ بل اظهار ان يكون اظهار الصور
 غرضه مع عدم اظهاره لغيره قلت ليس هو اظهار الصور مطلقا بل الفرض
 اظهار الصور من جانب الممثل بالمرآة المتساوية الحكم من جانب السائل في جميع
 الممثل المثل الحكم وذلك بتوقف على التلفظ باللفظ اذ ورد فان قلت
 هذا التعميق غير متناهي لفظ المعرف و ارادة الكائنات مع لفظ المعرف
 اعز في بقاء التعميق قلت هو ابعز و همان الاول اللفظ لا ينفك
 والمعرف يقتضي انصاف صدق ذلك في المطلق على القرينة ولست في المعرف
 اللفظ الجازي مع القرينة الدالة عليه جازية التعميق لان القرينة بغير
 انقص من انك الجانيان لغة وان كانا مطلقين لكونا اصطلاحا في خصوص
 فيكون اللفظ من قبيل الجازي في اللغوي والحقيقة القرينية اذ الاستعمال حقيقة
 بذلك جازي لست في التعميق فعمل ما ذكرنا المناظرة لا يتحقق الا بالربعة
 اثبات الاول النظر بالبصيرة من جانب الممثل وهو الاستدلال المطلق والى
 النظر بالبصيرة من جانب السائل وهو المنع المطلق والثالث النسبة
 انتهى مادة المناظرة والراية كون الفرض من كلا الجانيين اظهار الصور
 لان مدارية هذا الاشياء المناظرة وجودا و عدمه متحقق فلا يتوقف الا بالربعة

المانع الثاني

فان كانت نوات الفصل الاولى الموقفاً اولى لان المذكور في هذا الفصل
 الموقفات لا تنوع في النوع بل في النقص بل ان يقال الموقفات بالانواع الموقفات
 بل ان اطلاق المصدر واردة اسم القاعدة فان قلت لا فذلك لان اليا
 لا يدل على انما يشتمل من الدلالات الست قلت شئنا ذلك لكن هذا اطلاقاً
 جاز بظن الجاز وان قلت وان قلت في الاطلاق الجاز لا بد من خلق
 بغير توفيق بين المصطلح الاصل والجازي وذكر عنوع التحقق من ذلك
 هذا من باب اطلاق اوجه واردة الكل لان الاسم الفاعل هو المصدر مع
 شئ او هو من باب اطلاق المعلوم واردة للآثار من ان النوقات النوعي
 التي مستلزمة للتشبيه فيكون مستلزمة للنوقات فردية وهذا
 النوع من التعلق ايضا مستلزم في باب الجاز والبرهان ما فرغ من تعريف
 المناظرة في تعريف الدليل في المناظرة لا يتحقق الا به والدليل انه
 وما به الارشاد والمرشد الفاضل الذي هو المسمى بالعلم
 بشئ في معرفة شئ بل في الحقيقة يتوقف على معرفة اللزوم والعلم بالآثار
 فهو الملازمة وسجى ما عايناه والمراد منه انما ان يكون لزوم المعلوم
 منه بطريق العادة كما هو من طيب الاشياء او في العادة واما بالنوع فيكون
 كما هو من طيب المستلزمة ولا بالنوع في اعم البين في غير البين اما العلم فهو
 الالوه

معناه

في موصوف صورته من الشئ عند العقل والمرد به ما هنا الاعتقاد
 الجازم الثابت المطابق للواقع قوله هو الذي يلزم من العلم كما جاز
 لقول غير المحدث قوله العلم امتياز عن الامارة قوله بغيره في الامارة
 الذي يلزم من العلم به العلم لكن لا يستلزم بالآثار من العلم بالقدرة
 الشئ كما علمه غير متحقق فانه يلزم من العلم بالعلم لكن لا يستلزم بالآثار
 بالآثار فان قلت فليس هذا التقدير بل هو في بعض الافاق من العلم
 من الدليل وهو الذي يلزم فيه وجود المعلوم وجود اللازم لقولنا لو كان
 بهذا ان في وجوده ان كذا ان في وجوده ان كذا ان في وجوده ان كذا ان في وجوده ان كذا
 الدليل عليه ان لا يلزم من العلم بالعلم انما يلزم من العلم بالعلم انما يلزم من العلم بالعلم
 صواب في وجوده انما يلزم من العلم بالعلم انما يلزم من العلم بالعلم انما يلزم من العلم بالعلم
 موجودا يكون لآثار المعلوم ان كذا ان في وجوده ان كذا ان في وجوده ان كذا ان في وجوده ان كذا
 انما هو انما في وجوده ان كذا ان في وجوده ان كذا ان في وجوده ان كذا ان في وجوده ان كذا
 العلم لشئ اخر كالفصل القريب لا غير الدليل عن كل ما عداه فان قلت
 المراد من المعلوم في قوله يلزم اما البين او غير البين او لا يلزم من العلم بالعلم انما يلزم من العلم بالعلم
 يلزم من العلم بالعلم انما يلزم من العلم بالعلم انما يلزم من العلم بالعلم انما يلزم من العلم بالعلم

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten signature: *James M. Smith*

نور نبوت را فی سائر بطون
بالبطل و کل من یطوف باللیل
فیہ روح فرید است و رف

نور نبوت عالم الایمان است
و کل ما ینسج علی نبین عالم
فرید نبین عالم هم

التوفيق لجميع

الاقسام وانما ابرك الشئ بالمدلول لانه عن الدور والظاهر وفيجب
 لان المعنى لم يمتد شيئا عند المصنوع بل من مزايا اطلاق الشئ عليه وذلك
 ظاهر ومما ينبغي ان يقع الحاد بقوله هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ او ما
 اما يلزم منه بالفضل العلم بشئ او ما يمكن ان يلزم منه العلم بشئ او
 فان كان الاول يلزم فيه الدلالة التي لم ينظر فيها بعد وان كان الثاني يلزم في
 والاضمار وهو مضاف الى اصل عدم استعماله كونه في التوقيف ويمكن ان يقال
 عنه باننا نحن الاول قوله يلزم فيه الدلالة التي لم ينظر فيها بعد فليس ذلك
 لان قصدنا بعلينا انما اشياء يلزم من العلم بها العلم بشئ او ما يمكن ان
 العلم لان صدق ذلك لا يستلزم العلم بالفضل وذلك هو الامارة او
 لما في من الشئ بقا الدليل شرعا في توقيف الامارة التي هي دليل على الامارة
 لغرض العلم بالامارة واصطفاها من ذكر المصنوع ومعرفة ما به هذه الحقيقة بنوعها
 علم هو في الظن فقط لانك قد عرفت ان في القيود والظن هو التصديق بالعلم
 عن ابرك العلم بالفضل لا هو لا موجودا كما راينا في مظاهر العلم بالعلم فانما يطل
 من العلم بالفضل الظن بوجود العلم في قوله هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ او ما
 فيه قوله الظن بوجود العلم بالفضل لان في الدليل والاضمار ان يقع في توقيف الامارة

لعل من لم يفرق بين العلم بالعلم
 وبين العلم بالفضل فليعلم ان العلم
 بالعلم هو العلم بالعلم بالفضل

الامارة بغير علمه لان لا يستلزم الامارة التي يلزم من العلم بها العلم بشئ او ما
 افرق ان قلت الحاد بالوجود في العلم في الخارج يرجع الى مدلوله في هذه الامارة
 لتحقق الوجود والتمسك في قول الجواب عنه وجوبه من الاول قد عرفت في الدليل
 والاضمار ان وجوده في العلم من مستند ومن الظن لان الاعتقاد والراجح ان
 يقتضي وجوده في العلم فلا يحتاج الى القول بوجوده كمدلول فان قلت
 لا يلزم من كون الامارة دليلا او لا يكون اياها كان لا يصح ذكره كمدلول
 وتوحيها اما الاول فلما يلزم منه ان يكون التوقيف دورا واما الثاني فلان
 المدلول لا يكون الا بالارادة الحاصلة فاذا انتفى الدليل انتفى المدلول والتقدير
 اشتاده ولا يخفى كمدلول فيمتنع ان يحصل بوجوده الظن قلت في
 الاول قوله يلزم الدور قلنا ذلك قد عرفت المستند فلا يفتقر فان قلت
 لو كانت الامارة دليلا كان العلم بها مستندا للعلم بالمدلول كما ذكرنا
 لا للظن قلت لان ذلك لا يفتقر الى دليل ظني لا يقتضي من يلزم من العلم به العلم بشئ او ما
 افرق قلت المراد من العلم في هذا التوقيف اما التوقيف او الظن او العلم منها
 والحق باننا اما الاول فلان الشئ اذا علم به يستلزم العلم بالفضل كمدلول كمدلول
 لان العلم بالفضل مستند للعلم بالمدلول فلا يصح قوله الظن بوجوده كمدلول واما

لانها

فان العلم على الظن غير ان العلم اليقيني هو ما يثبت بالظن والاما
 الادراك المطلق وهو علم الظن والعلم لا يدل على الحقيقة بل على
 ١٩ اما ان كانت فلكا كالمشاهدة اليقينية والظن والعلم لا يثبت على شيء من
 منه بل على ما يثبت ان اليقينية لا يحتمل التيقين والظن فيكون ذلك
 الاول وانما العلم اليقيني يثبت مستند العلم اليقيني على لولاه وان يكون
 كذلك لان العلم لا يكون ذلك الشيء على الحقيقة اذ كان الشيء اماره وعلمانه
 للشيء بالعلم اليقيني به العلم اليقيني بعد لولاه انما بالانتماء
 فان الشيء اماره ولا يلزم من العلم اليقيني بالشيء العلم اليقيني بالشيء بل
 ان يتحقق مانع عن التبع كعلم البصارة وقاطع الطريق وغير ذلك وايضا
 الثالث لان العلم اليقيني لا يكون المراد من العلم اليقيني هو العلم اليقيني
 يشترط كل واحد منهما فيه وهو الادراك المطلق ولا شك في ان العلم اليقيني
 وما يتوقف عليه ما يتوقف عليه وهو العلم اليقيني لا يلزم ان يكون
 دافعا ذلك الشيء ولا يكون فان كان دافعا فليس يثبت بركته وهو
 مادي ان كان الشيء بالحق كالحقيقة السريية وصوره ان كان الشيء
 بانفصل كصوره السريية ان كان خارجا فلا يلزم ان يكون مؤثرا في وجود ذلك

البرهان

ذلك الشيء ولا يكون مؤثرا فان كان مؤثرا في وجود ذلك الشيء كان
 يستلزم على علمه والاى وان لم يكن الامر على ما في شرطه في وجود ذلك الشيء
 فيسقط شرطه فيكون في الشرط كماله قاسم كماله موضوع مثل الشئ المصنوع
 وكالآن مثل القدم للثياب وكما تعاون مثل المعين للشيء وكما لو قست
 مثل الصنف الذي يصنع الاديم وكما لداعية مثل التوالجوع لا اكل وكذا ان
 اعانته مثل زوال العاجين للفصل وقد علم به من العلم اليقيني
 والعلم اليقيني والشرط والظن ان المقسم كالحقيقة وكما في العلم اليقيني
 التي تميز كل واحد منهما عن غيره كالفصل في العلم اليقيني هو ما يتوقف عليه وهو
 الشيء ويكون دافعا ذلك الشيء وهذا العلم هو ما يتوقف عليه وهو الشيء
 ويكون قاطعا عنه وهو مؤثرا في وجوده وهو الشرط هو ما يتوقف عليه وهو
 الشيء ويكون خارجا عنه ولا يكون مؤثرا في وجوده فان قلت لعل ان يكون
 بالذات والظن ان تلك الامور ذاتية لعل قلت هذه الامور اعتبارية
 فيكون العلم اليقيني في حجب والافاض فضلا عما قبل ان يتغير بل في
 هذا التقسيم ان يكون العلم اليقيني في حجب الشرط لعل انما خارجة عن الشيء
 وليس مؤثرا في الوجود فان العلم اليقيني في حجب الشرط في حجب الشيء كالحقيقة

على الاطلاق ثابتة في هذه الصادرة لتبطل الذم من العلم العلم
 بالنار الا العلم بمعلومه فيحصل العلم بوجوده والافراق ضرورة العلم بوجوده
 العلم بالفعل يخفف معلول فالتمثيل في عبارة عن العلم بالعلم لان
 بالعلم على المعلوم فان قلت قد يعلق التعليل على العلم بالعلم
 المسامحة على علمه كالتمثيل بالعلم فان علم وجود النار كقولنا فان
 معلولها ما وبالنار ولا يصح قوله التعليل بغير علمه ان كان
 ذلك بغير معلول الشئ قلت لما كان العلم بالمعلوم المسامحة على العلم
 بالعلم لان العلم بالفعل عليه هذا الاعتبار فيحقق بغير العلم في الجملة
 لان العلم من حيث علمه ان يكون ونفس الامر على اوله يكون وتقابل
 ان يفكر لا يشاء يكون مراده بالعلم في قوله بغير علم الشئ العلم
 النامة او النافضة او الاعم منها وكسبيل الائمة منها اما الاول فكم
 دلالة اللفظ على العلم العام لا بد من الخاف واما الثاني فذكرنا لان
 العلم بالعلم النافضة للعلم بالعلم فلما يغير بغيره واما الثالث
 فيبطل لان العلم بمعنى الاعم عبارة عن يتوقف عليه وجود الشئ
 والعلم على من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

في العلم بالعلم النافضة للعلم بالعلم
 في العلم بالعلم النافضة للعلم بالعلم
 في العلم بالعلم النافضة للعلم بالعلم

ذلك الموقوف عليه اعم منه والعلم بالعلم كالتعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 العلة النافضة لا ينفذ فان قلت المراد العلة النامة والاطلاق مطلق العلة
 ارادة علم النامة جائز لانه اذا انفصل العلم بسبب العلم بالعلم بالعلم
 الخاص ويكرز اطلاقه عليه كالصلة فان موضوعه للعلم بالعلم بالعلم
 الشئ قد انقضت بالاركان المعهودة ويكرز اطلاقه عليه وارا دنا
 بالانفاق ولما كان كذا لانهم لا يفهمون من العلة مطلق من غير العلم
 النامة لان العلم بالحقيقة لا ينفذ لان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 بالعلم النامة بسبب العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 مطلقا يرا دنا العلم الفاعلية ويذكره ابو ابي من العلل باوصافها واسماها
 فان قلت في جاز ان يكون مراد الحق من العلة في هذا النوع العلم الفاعلية
 قلت لا يجوز ذلك لان بغير العلم الفاعلية لا ينفذ لان العلم بالعلم بالعلم
 الفاعلية في حيث علمه فاعلية كالتعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 شئت ان يتضح عليك هذا المعنى فافهم مثاله من التي روى السري وروى
 في بعض النسخ ان التعليل هو اطلاقه على الشئ سواء كان نامة او نافضة
 فتولد موقفا كذا في الباء كالتعليل والملازمة آه الملازمة عبارة

عن كون الحكم مقتضيا بحكم اذ وعلما ان الحكم بقولنا الشمس طلعت مقتضى
 الحكم بقولنا النار موجودة والحكم الاول الذي هو مقتضى كقولنا الشمس طلعت
 مقتضى المعلوم والحكم هو مقتضى كقولنا النار موجودة مقتضى المعلوم
 والمراد بالافتضاء مطلقا لا افتضاء المشتركة بين الافتضاء القوي
 كقولنا مثلا وبين الافتضاء المتشابهة كقولنا مثلا
 المدبرون لوجود علم الغيبة بين الافتضاء الدائم كالملازمة الكلية وغير
 الدائم كالملازمة الجزئية وهذا الافتضاء ان اعتبره بالنسبة الى الزمن
 كافتضاء كون الانسان حيوانا لكونه جسمانيا ملازمة الخارجية وان
 اعتبره بالنسبة الى الزمن كافتضاء كون الانسان حمارا لكونه مائلا متحركا
 الملازمة الزمنية والمرد بان الحكم ايضا مطلق الحكم ان يكون اجابيا
 كقولنا مثلا المذنب كذا او سلبيا كقولنا كذا لم يكن الشئ
 جسا بقولنا لم يكن حيوانا ففهم من هذا التوفيق امتناع مقتضى المعلوم
 بدون اللازم لان مقتضى مقتضى لا يقتضي بدون مقتضى
 ففهم من وجود المعلوم وجود اللازم من غير ما لا يلزم من وجود اللازم وجود
 وجود المعلوم لولا ان اللازم الذي مقتضى كقولنا الشمس طلعت مقتضى المعلوم

انما منها فان قلت هو التوفيق غير جامع لانه الملازمة بين المذنب وبين
 قد تقتضي كقولنا كذا كالملازمة الواقعة بين الانسان والحيوان
 والشمس والحيوان وغير ذلك هو عدم صرف الموقوف عليه لانه لا يصدق
 على مثل هذه الملازمة كون الحكم فيها مقتضيا بحكم الا لا يقتضي الحكم فيها
 وذلك لان الحكم لا يقتضي الا الحكم فقلت سئلنا في وجه ذلك عن التوفيق
 قوله فلا يكون التوفيق جامع فقلت لا نعم ذلك لان الملازمة كالملازمة
 انما بين التوفيق بالابتن المعنوي فيجب فيه امثال ما ذكرتم من التوفيق
 والامكن ما ناهى وتوجب ان يكون التوفيق جامعاً وما ناهى فان قلت
 لا يقتضي في قوله كون الحكم مقتضيا لانه لا يقتضي انما
 او ان مقتضى اوله من مقتضى فان كان الاول او التوفيق من مقتضى هذا
 اطلاق العام واردة الخاص وذكر ما بطل لعدم دلالة عليه من مقتضى
 الدلالات وان كان التوفيق فلا نعم المقتضى كالمقتضى من مقتضى الاطلاق
 قلت المراد هو الثالث يستلزم التوفيق الملازمة الكلية والجزئية وانما
 بينهما ليست الا كسبيل المعنى لان مقتضى عبارة عن العلة والعلة سبب
 عما يتوقف الشئ ولا شك ان هذا المعنى مشترك بين مقتضى المعلوم

الثالث

وانما قصص مع قطع النظر عن العبارات والالفاظ فان قيل
لا يتحقق الملازمة بين الشئين اصلا لان لو تخلفت الملازمة كانت
غير الملزوم والملازم لكونا سببية بينهما ولا يمكن ان يكون الملازم
او لا يكون فان لم يكن لازم جاز تخلف الملزوم بدون الملازمة انتهى
عبارة عن كون الحكم مقتضيا لا جازا تخلف به وان الاخر فيهم دوران
وجود الملزوم بدون الملازم وهو بطلان كاشف لان لا يتحقق ملازمة
الا بالضرورة ولا يمكن ان يكون ملازمة للملزوم اذ لا يكون فان كان
الشرط حاويا لما ذكرناه وان كان الاخر فيتحقق ملازمة اخرى وينتقل
الحكام اليها ويثبت التسلسل وهو واجب عنه باننا لازم للملزوم
ولنا لم يتنازع هذا التسلسل لان هذا التسلسل في الامور الاعتبارية لان
الملازمة في الامور العقلية والتسلسل في الامور الاعتبارية غير
بل واقع فانه يصدر عن الواحد نصف الاثنين وتلك النظائر ورابع
الاربعة وخمسة وهكذا الى غير النهاية والدوران سوزن ترتيب
الشئ الادارة الدوران سوزن ترتيب الشئ على الشئ الذي له صلوح
العينة فنقول ترتيب الشئ على الشئ كالتسلسل لان الترتيب عبارة عن خصوصية

وعند

الملازمة للملزوم - قسمة الصلوحات

عند حصول شئ اخر حصول الشئ عند حصول الشئ من شئ
الملازمة يتبع اقسامها وقد ذكرنا في صلوح العينة كالفضل لان المراد
منه شئ يتبعه شئ اخر اذ ابا كنه الموت عن الذبح او اكثر بكثر
اسمها الصلوح على شئ بسقونيا ولم يقطع بعدم عينية في صرح
بما يقطع بعدم عينية كدوران الشرط مع الشرط اياك ولا والله
المتنقذ لثبوت مع الاخر والعلة مع المعلوم اياك ودوران الجرم مع
الجزء ووجود ان اكثر عند خروج البعض الا ما كان والمراد بصلوح
العينة حتى تعليل ذلك الشئ الذي يتبعه شئ اخر بملك الشئ
الذي يتبعه شئ اخر كالتعليل كمالا لشرط سقونيا وذكر الترتيب
اما ان يكون وجودا لا كنه ثبوت الملك على الهيئة الشرعية
في الشرع فان الملك يوجد عند الهيئة ولا بعدم عند ما لا احتمال
ان يكون الملك ثانيا بوجه الزم ارشاد غيره واما ان يكون ذلك الترتيب
عدمالا وجودا كنه ترتيب عدم وجود الصلوح على عدم الطهارة فان دوران
الصلوح يتقدم عند عدم الطهارة ولا يوجد عند وجودها بجزءا بل دوران
ان لا يتحقق شرط من شرط الصلوح كاستقبال الغلبة وسنة العورة

عند حصول شئ اخر حصول الشئ عند حصول الشئ من شئ
الملازمة يتبع اقسامها وقد ذكرنا في صلوح العينة كالفضل لان المراد
منه شئ يتبعه شئ اخر اذ ابا كنه الموت عن الذبح او اكثر بكثر
اسمها الصلوح على شئ بسقونيا ولم يقطع بعدم عينية في صرح
بما يقطع بعدم عينية كدوران الشرط مع الشرط اياك ولا والله
المتنقذ لثبوت مع الاخر والعلة مع المعلوم اياك ودوران الجرم مع
الجزء ووجود ان اكثر عند خروج البعض الا ما كان والمراد بصلوح
العينة حتى تعليل ذلك الشئ الذي يتبعه شئ اخر بملك الشئ
الذي يتبعه شئ اخر كالتعليل كمالا لشرط سقونيا وذكر الترتيب
اما ان يكون وجودا لا كنه ثبوت الملك على الهيئة الشرعية
في الشرع فان الملك يوجد عند الهيئة ولا بعدم عند ما لا احتمال
ان يكون الملك ثانيا بوجه الزم ارشاد غيره واما ان يكون ذلك الترتيب
عدمالا وجودا كنه ترتيب عدم وجود الصلوح على عدم الطهارة فان دوران
الصلوح يتقدم عند عدم الطهارة ولا يوجد عند وجودها بجزءا بل دوران
ان لا يتحقق شرط من شرط الصلوح كاستقبال الغلبة وسنة العورة

عند حصول شئ اخر حصول الشئ عند حصول الشئ من شئ
الملازمة يتبع اقسامها وقد ذكرنا في صلوح العينة كالفضل لان المراد
منه شئ يتبعه شئ اخر اذ ابا كنه الموت عن الذبح او اكثر بكثر
اسمها الصلوح على شئ بسقونيا ولم يقطع بعدم عينية في صرح
بما يقطع بعدم عينية كدوران الشرط مع الشرط اياك ولا والله
المتنقذ لثبوت مع الاخر والعلة مع المعلوم اياك ودوران الجرم مع
الجزء ووجود ان اكثر عند خروج البعض الا ما كان والمراد بصلوح
العينة حتى تعليل ذلك الشئ الذي يتبعه شئ اخر بملك الشئ
الذي يتبعه شئ اخر كالتعليل كمالا لشرط سقونيا وذكر الترتيب
اما ان يكون وجودا لا كنه ثبوت الملك على الهيئة الشرعية
في الشرع فان الملك يوجد عند الهيئة ولا بعدم عند ما لا احتمال
ان يكون الملك ثانيا بوجه الزم ارشاد غيره واما ان يكون ذلك الترتيب
عدمالا وجودا كنه ترتيب عدم وجود الصلوح على عدم الطهارة فان دوران
الصلوح يتقدم عند عدم الطهارة ولا يوجد عند وجودها بجزءا بل دوران
ان لا يتحقق شرط من شرط الصلوح كاستقبال الغلبة وسنة العورة

عند حصول شئ اخر حصول الشئ عند حصول الشئ من شئ
الملازمة يتبع اقسامها وقد ذكرنا في صلوح العينة كالفضل لان المراد
منه شئ يتبعه شئ اخر اذ ابا كنه الموت عن الذبح او اكثر بكثر
اسمها الصلوح على شئ بسقونيا ولم يقطع بعدم عينية في صرح
بما يقطع بعدم عينية كدوران الشرط مع الشرط اياك ولا والله
المتنقذ لثبوت مع الاخر والعلة مع المعلوم اياك ودوران الجرم مع
الجزء ووجود ان اكثر عند خروج البعض الا ما كان والمراد بصلوح
العينة حتى تعليل ذلك الشئ الذي يتبعه شئ اخر بملك الشئ
الذي يتبعه شئ اخر كالتعليل كمالا لشرط سقونيا وذكر الترتيب
اما ان يكون وجودا لا كنه ثبوت الملك على الهيئة الشرعية
في الشرع فان الملك يوجد عند الهيئة ولا بعدم عند ما لا احتمال
ان يكون الملك ثانيا بوجه الزم ارشاد غيره واما ان يكون ذلك الترتيب
عدمالا وجودا كنه ترتيب عدم وجود الصلوح على عدم الطهارة فان دوران
الصلوح يتقدم عند عدم الطهارة ولا يوجد عند وجودها بجزءا بل دوران
ان لا يتحقق شرط من شرط الصلوح كاستقبال الغلبة وسنة العورة

وغيره ما واما ان يكون ذلك الترتيب معا وجودا و عدمه كترتيب الاربعة على الترتيب
 عن التحقق فظهر في الشرع بما هو من الشرط الباطن على وجوب الترتيب عليه فانه
 لو وجد صدور الترتيب مع الظهور بترتيب الترتيب ولو لم يوجد صدور الترتيب مع
 الظهور لم يوجب الترتيب والاولى ان الترتيب الذي ترتيبه شيء في بستر المدرك الترتيب
 في المثال الاخير والثالث اي الترتيب الذي ترتيبه شيء في بستر المدرك الترتيب
 الصادر عن الشخص مع ما ذكرته من الشروط ثم المدار والدراية ثم ان يكون
 الدوران وجودا لا عدما و عدمه لا وجودا و وجودا و عدمه ما ان يكون وجودا
 كطلوع الشمس مع وجود النار او يكون عدمه مع عدم النار مع عدم
 طلوع الشمس واما ان يكون احدهما وجودا والاخر عدمه كما هو في الدوران
 مع عدم الليل ثم الدوران اما الكلي او جزئي اما الكلي فهو عبارة عن ترتيب
 الشيء الذي له صلوة العلية في جميع الزمان فهو ذلك الترتيب الذي هو
 المدار في جميع الصور اما الجزئي فهو عبارة عن ترتيبه عليه في بعض
 الازمان وفي بعض الصور ولما قيل ان يقول لو قال من بعد اذ في بعد
 قوله ترتيب الشيء على الشيء الذي له صلوة العلية كان اولى لان وجود الترتيب
 مع صلوة العلية لا يفي بل يجب ان يكون ذلك الترتيب مرتبة بعد اذ في وضع

فتح يحصل الجزم او الظن بعلية كائنا في ترتيب السكون لان الجزم
 بعلية الشيء لا الصغر اما يحصل بالترتيب اما يحصل بوطأة الشاهد عند
 المتكثرة فان قلت لا يتم الفرق بين الملازمة والدوران على ما ذكرته من
 تفسيره لانه يصدر في ترتيب الشيء على الشيء الذي له صلوة العلية على
 الملازمة لان المفروض مقتضى اللازم والمقتضى هو العلة فيكون صاعدا
 للعلية وايضا يصدق كون احدهما مقتضى اللازم على الدوران فيكون
 المدار والدراية بين المفروض والملازمة فلا يثبت الفرق بين الملازمة والدوران
 لا قبل الفرق بين الدوران والملازمة بل هو ان الدوران افضل مطلقا
 من الملازمة كالتسوية في الترتيب في صلوة العلية المدار والترتيب مرتبة بعد اذ في
 في الدوران وعدم الشرائط في الملازمة مع صدق تعريف الملازمة
 على كل ما يصدر عليه تعريف الدوران من غير عكس وذكره تقييضا ان
 ان يكون الدوران انحصار الملازمة مطلقا لانا نقول قد وجد الدوران
 بين المفرد بين كدوران الناطق مع الاتان مع عدم الملازمة بينهما
 لان الملازمة يجب ان يكون بين التقتضيين في لكونه الدوران
 افضل مطلقا وذكره في فاطمة ان الفرق بينهما هو ان الدوران افضل

فمن الملازمة في وجود تحقق الدوران أو مثل ما ذكرنا في الصورة بدون الملازمة
و تحقق الملازمة في الملازمة الكسدية لا ينعى مع عدم الدوران لأن المفهوم فيها
لا يصلح للعلية والترتيب في الوجود من بعد اولى وكذا في تحقق الملازمة
بين المعلوم والسور في حيث على ان يكون المعلوم ملزوما والعلية لازما مع
عدم مصروف الدوران عليها بان يكون المعلوم مدارا والعلية داليرا
الاستحالة صلو على المعلوم العلية في تحققها معا في صورة يكون الظاهر
الدالير والعدم فرضيتين نصلح احداهما ان يكون على الملازمة فان قلت
الدوران والملازمة متباينان لان الدوران مشروط بالترتيب و صلو
علية المدار الترتيب مرة بعد اخرى والملازمة مشروط بعدمها وتباين
العدم ازم يدل على بيان الملازمة فتابنا قلت للعلم من اشتراط على الملازمة
في الدوران اشتراط عدمها في الملازمة فتم علم ان يكونا متباينين غاية
ما في الباب ان هذه الامور ليست في اشتراط الملازمة لكن يمكن
اجمعها معا فلا يتحقق التباين فان قلت هو التعريف في حيث على بعض
اقسام الدوران لان الدوران قد يوجد في الجواهر الا في غير العلية والشرط
المتاخر و في حيث مع (اذ لا يتصدق الترتيب عليها لا التصادم و صلو والعلية
عليها

[illegible]

العلم منها قلت الدوران احد اصطلاحاتنا يختلف مع الفقه الذي ذكرناه
 لا غير فاذكرتم الدوران لا يكون دورانا بحسب الاصطلاح وان كان
 دورانا بحسب اللغة والمناقضة آه المناقضة عبارة عن البطالة
 احد الشئيين بالاولى وفي الاصطلاح عبارة عن منع مقدّم من مقدّم
 بالدليل كما اذا قلنا المثلل لو ثبت الزكوة في الحكم له وجوب في الحل الصبيبة
 والملازم متصف بالاجتماع للركب ما عندنا حلليا واما عندكم فكذلك مثلا
 للصبيبة بيان الملازمة انه لا يجب الزكوة على الصبيبة على تقدير وجوب
 الزكوة على الكل لا فرق في بالقرينة وهو متصف لان شمول العدم لا يمنع
 ان يكون واقعا وهذا التقدير لا يكون فانه الاول قطعا وان كانا كانت
 فكذلك لا يلزم شمول الوجوب على تقدير لا شمول العدم والالزام لا شمول
 الوجوب على تقدير لا شمول العدم فينبغي ان ينكس احد النقيضين لان
 يكون شمول العدم ثم لو ازم شمول الوجوب وسواء بل فيقول السائل
 لا غير انك كما سهكس النقيض وانا ينكس ان لو كان لا شمول الوجوب
 من له ازم لا شمول العدم وهو ممنوع وليس قال الممثل لا شمول الا
 ثابت على تقدير لا شمول العدم لما بينا وكل ما هو ثابت على تقدير وهو

الذي هو الملقب بـ "الملك" في بعض النسخ.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

ف

المسلل لان قوله من طلب الدليل علم الكمال لا غير وعلى التوفيق الذي ذكره
المحصل يحصل المناقضة بما ذكرنا الصدف منع المقدمة عليه فيكون التوفيق
مقتضيين فان سلمنا النفاذ لكن توفيق المحصول الى ما ياتي بخلاف توفيق
غيره لان شغل المعارضة والقلب لم يصدق ابطال احد القولين بل لا بد لطلب
والتوفيق الجايح المانع اولى ولما قيل ان يقال لو قال المحصول المناقضة منع
مقدمة الدليل او الدليل كان اولى شغل الصورة فلم يمنع فيها مقدمة
الدليل بل الدليل نفسه كما استدل المحقق بنحو طبع ثابت ومع الاستدلال بكونه
اعلم انه يشهد له المناقضة ان لا يكون المقدمة من الاوليات والمسللات
والا لما لم يمنعها واما لو كانت من الجوزية والحسابات والمتواترات جاز
منعها لانها ليست بحجة على الفقه المعارضة او المعارضة لفقهاء
على سبيل الممانعة واصطلاحاً عبارة اقامته الدليل على خلافها فافهم
الدليل عليه الختم كما اذا قال المسلم لو ثبت الفرض على المحذور لوجب
على الفقيه الملازمة شغف الجاهل اما الملازمة فلان الاول لم يجبه على هذا
التقدير بل من الافاضل وهو متشكك ان شغل الوجوب الجاهل من ان يكون
ثابتاً على ذلك التقدير او لا يكون في كل حال وان لم يكن فليست الاستدلال بوجوب هذا التقدير

والله اعلم
بما في
القلوب

عنده بالاجابة عليه
عنده بالاجابة عليه

مع نقد المأجور
مع المندوب

المائة

لأنه لا يمكن أن يكون
شيء من هذه الأشياء
مستلزما لشيء من هذه
الأشياء

و لا يمكن أن يكون
شيء من هذه الأشياء
مستلزما لشيء من هذه
الأشياء

لأنه لا يمكن أن يكون
شيء من هذه الأشياء
مستلزما لشيء من هذه
الأشياء

فإن قلت هذا التفسير يقتضي أن يكون
مستلزما لشيء من هذه الأشياء
مستلزما لشيء من هذه الأشياء

لأنه لا يمكن أن يكون
شيء من هذه الأشياء
مستلزما لشيء من هذه
الأشياء



فخصا ان كان مثبتا لا سببه المصل او نافي لا يثبت له سبب كذا في الصورة
التي اوردها نقضا وذلك ضرورة الوجوه التي ان لفظ الخلاف وان كان
لكن الفرية الخارجية ومنه الوقف فخصه بها بما يكون نقيضا لما اقامه الدليل
عليه المصل او مستلزم لنقيضه وذلك معلوم مما ذكرنا ان الحناطرة والباحث
للتحقق الا بالظن في السببين المشبهين المصيرين والنقصان في النقصان
اصطلاحا عبارة عن خلف الحكم الذي يثبتونه او نفيه عن الدليل المصل الى ان
عليه في بعض من الصور اذ قال المصل الحيوان سبب كماله لا بالاول والافني
اما قبولنا او غيرهما والاول يوجب تقديم الحيوان على نفسه وذلك بدليل انهم
امرنا ان عند اجتنابها كان الحيوان بينه وبين الحيوان وان حصل هناك ثبوت
عارضة للملاحة او كان الحيوان على ما ذكره ولم يمان يكون التمييز في معروض الحيوان
الحيوان لا يثبت له خلفه وكذا لا يثبت كون الحيوان عرضا لان الحناط لا المحل في موضع
السائل هذا الدليل منقوض بسائر الترتيبات الجوهريه فانه يمكن ابراه هذا الدليل
بعبارة فبما هو خلف الحكم من الدليل يثبت التمييز في ما يفرزه وذلك بان تبيان
البعين غير كماله لا بالاول والافني اما بعبارة او غيرهما فان كان الاول
بأنهم تقدم البعيت على نفسه ان كان الص فان لم يحصل امرنا ان عند اجتنابها كان

حكايا البيت بعينه وليس يثبت وان فصل بيتك كما امر ازاد مكان البيت
 هو فيلزم التكرار في معوض البيت لا في حقه وكذا يلزم كون البيت عرضا لا طولا
 الا على كل مكان هذا باطل بالضرورة فكذا ما ذكره فان قلت هذا التفسير
 غير ما في الصدوق في القلب لان القلب عبارة عن اثبات نقيض المدعى بالبرهان
 الذي ذكره المحلل بعينه كما اذا قال المحلل يجوز لابي العم بنزول ابنته من بيت
 لان الشئ الذي هو الاصل في المدعى كاستقرار التزوج بينهما لا ان يكون وقعا
 في الواقع او لم يكن فان كان واقعا يلزم ثبوت صحة تزويجه وان لم يكن واقعا يجب
 ان يكون جواز تزويجه ثابتا لا يخلو ان لو لم يكن ثابتا اصلا يلزم ان يلزم الاصل
 سواء لا لان كلا ثبت المدعى وكلا لم يثبت المدعى فلا يكون
 احصا خاصا فقد تنقض السبيل بهذا الدليل مستلزم بان يثبت لا يجوز لابي
 العم ان تزوجه ابنته عدم نفسه لان النسخ الذي هو اقص من المدعى عدم صحة وطبقه
 معها لا يجوز ان يكون واقعا او واقع او لا يكون فان كان يلزم ثبوت عدم جواز
 التزويج وان لم يكن واقعا يجب ان يكون اصلا يلزم ان يكون الاصل سواء بالاعم
 لانه كلما ثبت ثبت المدعى وكلا لم يثبت المدعى فلا يكون الاصل متحققا
 معه وقد يصدق على الصوره المذكورة تخلف الحكم عن الدليل لان الدليل يثبت

على قبض الحكم فلا يتحقق الحكم فيجب انقباضه بل بقرينة قلت لما قصد
تبرير انقباضه على انقباضه فيكون تحققه في الحكم عن الدليل في قلنا لا
ذلك بل ترتب انقباضه على الدليل في الحكم انما هو الدليل على انقباضه عليه
لاننا لم نختلف لان الخلف عبارة عن تحقق الدليل بانقضاء الخلف كالمبدأ
في عدم ترتب البرهان وبما جعلنا عدم ترتب البرهان في تحققه في عدم ترتب البرهان
لاننا لم نذكر البرهان مع انقضاء عدم ترتب البرهان بالانقضاء في الحكم والقلب
فان كانا احدى شيئين متساويين في دليل الخلف في كلتا الحالتين ان انقباضه
يطبق على المعنى اربع الاول على الصورة فيكون الفرق بينه وبين الثاني على العكس
انما على الثاني فيكون منع مقدمه الدليل فانها يستلزم انقضاء كل الايام
مطلقا وفي الثالث منقضا بتفصيل المستند له المستند عبارة عن
شيء يكون في المنع عليه ان يكون محققا لورود المنع اما في نفس الامر او
زعم السائل اذا قال المحقق المنع الذي يكون عدمه مستلزما لوجوده مستلزما
لعدمه لا يجوز ان يكون ثابتا في الواقع او لا يكون لا جاز ان يكون معدوما والا
يلزم ان يكون موجودا ووجوده معلوم بل يلزم ان يكون محققا في نفسه
لاننا لم نذكر ان يكون في نفسه مستلزما لوجوده بل ان يكون في نفسه مستلزما

بل وانما يكون انقضاءه مستلزم لثبته بالاشارة اليه فيكون وجوده محققا
الاشارة اليه انما يكون انقضاءه مستلزم لثبته وهو المستند لان منع مبنية عليه
واعلم ان المنع مع المستند اخص من مطلقا المنع لان المقيد اخص من غير المقيد
فاجواب عن السند لا يكون في اجاب عن المنع لان غاية المستند ان يكون مطلقا بالاشارة
المقدمة للمنع اما في نفس الامر او في زعم السائل في اجاب عن رفعه ورفع الاصل في كل
رفع الاعم وهو مطلقا المنع فيكون المستند بالاجاب عن السند مستلزما لا بالاشارة
لورود المنع بعد فلو اجاب عن المستند الذي هو قوله السائل لم لا يجوز
ان يكون انقضاءه مستلزما لثبته انما يكون في وجوده وعدمه مستلزما
لثبوت منقضا لثبته لا جرم ان يكون واقعا او لا يكون واقعا وانما كان يلزم
منه الخيرية في زعم السائل فيكون المستند لوجوده وعدمه قوله الجواب لا يلزم لان المنع
المطلقا في حاله قبل رفعه قوله المستند هو المنع الذي يكون المنع مبنية عليه
موان يكون مطلقا المنع فان وجوده اللازم مبنية على وجوده معلوم لان يلزم
بوجوده اللازم لا يحصل الا بايضا بوجوبه اللازم على الإطلاق وفيه نظر فاعلم
ثم نقول ان اجواب عن المستند قبل الجواب عن المنع غير جازم لان ثبوت المنع لا
يوجب ثبوت اللازم في المنع بل في المنع المستند له المستند المستلزم المستلزم المستلزم

فان قلت المنع حقيقته مبني على السند فيكون جوابا على المنع قلت لان ذلك
فان منع كونه مبني على كونه لان السند مستطاع ذكره الفصل
الكافي ترتيب البحث لما فرغنا من كتابنا في شرحه فيكون كتابنا في
الفصل الثاني ترتيب البحث وتوجيه المسئلة والاجابة اعلم ان الترتيب على الاشياء
الكثيرة بحيث يطلع عليها الواحد بوجه ويكون بعضها في ترتيبها البعض
بالتقدم والساخر وهذا المنع موقوف على ان البحث لا يملكه من ترتيبه بعضا
على بعض من المبادىء والواسطى والمقاطع والمبادىء من الدوام
وترتيبها من تقدمها الى ما بعد والواسطى من المبدى الى ما يستدل به
على الدوام والمقاطع من الحق التي ينتهي الازالة والى ايمانها من الضرورة
والاستدلال والدور والتمسك والامتناع من التفتيش من التفتيش من
التفتيش من الاستدلال فكذلك فان لم يفتش في ترتيبها لم يترك من ان الاستدلال
عندها قلت لان ذلك لان الاستدلال في نفسه من ذلك لا ضرورة من جعل
الاشياء الكثيرة بحيث يطلع عليها اسم واحد اعلم ان يكون بعضها في ترتيبها
بعضا بالتقدم والساخر لا يكون فان قلت ولين سندا ذلك كذا لم لا يجوز
ذكر كل ما يعلق على التقدم والساخر في ترتيبها فيكون ترتيبها في ترتيبها

اذ اشرع المصلح او قد يثبت المصلح بحسب المصلحة كما يقولون في ترتيب الاشياء
غيره اية في هذا الباب او به بالترتيب لان الكلام انما يتوجه من الجاهل ما يتوجه في قوله
لم يكن ذلك معينا ولا شافيا لم يعلم ان دليل المصلح منطوقه او ليس منطوقه وذكر
الترتيب الى ما لا يتقدم الا بتقدير القول المجتهد به في ترتيبها اوجب
كما يتقدم الذكر غير اية في هذا الباب عند الشافعي وانه عندنا في نفسه لان نفس
المصلحة في عدم وجوب الترتيب في هذه الصورة على من ذهب الى ان المصلح لا يتقدم
الا على ما لا يوجب الترتيب في هذا القول وتزوير هذا اوجب لان ما لا يتقدم
الواجب اليه لا يمكن ان يكون ذلك من تقدير القول وهذا اوجب بطريق الحكاية
فلا دخل على ما كان له من كون الترتيب فيه اية في هذا الباب او واجبه
في حكمه ان الشافعي قال ان كان من الاستدلال في نفسه فانه اذا كان ذلك
لا يتوجه عليه المنع لان المنع طلب الدليل وكل ما لم يكن دليل لا يتوجه عليه
منه الدليل والمصلح لا يتقدم الا على الحكاية الا اذا انتقض من نفسه فام المصلح
باقات الدوام ما ادعاه نقلا كان اوفى سادنا انما اذا قال لا وجبت
الترتيب في هذا الباب وهو وجوبه في العبيد والارامل من غير الكسب اما
الطارفة فلان الواجب في هذا القضية انما يتقدم من الواجب في الشافعي

لما قسم المنع الى قسمين احدهما ان يكون قبل تمام العمل والآخر بعده
 لم يمتنع عن المنع الذي هو قبل تمام العمل وافساده وقدمه وضما
 تقدمه طبعا وقانونا فان منع العمل مقدمته من مقتضات دليل المصلحة
 اما فيمنع العمل كما يقع لانه ان شمول الوجوب ثابت على تقدير تقييد
 شمول عدمه فلو كان المحل لزم تثبته فثبت تقييد ذلك العمل بالان
 ذلك اوله فيصير العمل والمنع فان يقع خبره المستند كما يقع العمل
 لانه انما لا يرد شمول عدمه لشمول الوجوب على تقدير الوجوب في كل
 النسبة لم لا يجوز ان يكون ذلك التقدير في كل جاز ان يتبين ان الواجب
 يتقوله لانه لو لم يجوز ان يكون كذلك لكان السبيل لانه لزوم الوجوب في كل
 النسبة على تقدير الوجوب في كل النسبة وانما يلزم الوجوب في كل النسبة
 ان لو كان لازم اللازم لانه لا وهو ممنوع وانما لا يقع لانه لزوم
 ذلك وان يلزم هذا ان لو كان كذلك لكان المنع لا بد والمنع مع السند
 هو المناقض لان المناقض مع مقدمة الدليل ومن يتحقق في الصورة
 وان لم يخلو السبيل مستلزمه تقديره اقتضاه حرجه والمنع بل ينيل
 به بدله ان شاء الله تعالى ان شاء الله تعالى كما يقع لانه ان شمول الوجوب

٢٠
 تقييد شمول عدمه لانه لو كان ثابتا على تقدير تقييد شمول عدمه لكان من
 لوازمه اللازم متحققا لو كان من لوازمه تقييد شمول عدمه لكان شمول
 عدمه من لوازمه تقييد شمول الوجوب حكيم ككس التقييد في كل ما لا يلائم تقييد
 شمول الوجوب في حقيقة الالفه اذ هو عدم تحقق شمول عدمه فلو كان سيق
 بالتقييد لكان حاصلا من جميع الاستبعاد والتفصيل فيكون يكون مقتضاها
 المحل وهو العمل التقييد في كل صورة عند تحققها في كل صورة وان كان
 مسدودا عند كل من العملين المستلزمين له في كل صورة في كل صورة لان
 العمل لانه في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة
 صحة دليله او فسادها في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة
 كان دليله ان شاء الله تعالى في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة
 في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة
 التي ذكرناها ان شاء الله تعالى في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة
 الا الكلام في تحقق شمول الوجوب على تقدير تقييد شمول عدمه فثبت ان
 الاول هو جاز التقييد في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة
 ٢١ يلزم الجواب في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة

الاصل لا يمكن منه اطلاق منقطع الكلام وحصل الالتزام بالانضمام وقيل
 المقتضى في الجملتين معاً وانما لا يغير خصوصاً واحدة واحدة ما نسب الامتدة
 واحدة في منصب واحد ما لا يفتقدنا وسلكنا معاً وانما بطرنا في
 ذلك لانه لا يمنع تلك المقدمة من ان يسلط بالانضمام فيكون له في غير
 ان يستدل على ما يتوهم به فيجعل على ان يفتقدنا في تلك الحالة وفي غير ذلك
 كونه سائلاً ما نسب لا يفتقدنا وكونه مطلقاً بالنسبة الى الشيء فانما ذكرته
 قد لا يتم قد يتوهم بذلك انما قد يتوهم الاستدلال به بدليل يدل على ان
 المقدمة يمنع بغير ذلك في افادة الدليل على ان تلك المقدمة التي يتوهم بها
 المعطى الدليل على هذه المقدمة لانه لا يكون معدومة في الحقيقة وهي باقية
 كما يجب انما في افادة الدليل على ثبوتها فليس يحتمل ان انكاره انما
 يكون بغير تمام الدليل على ما لا يفتقدنا في التفسير فليس في المنع في
 تمام الدليل على انما لا يفتقدنا في التفسير فليس في المنع في تمام
 الدليل على انما لا يفتقدنا في التفسير فليس في المنع في تمام
 الدليل على انما لا يفتقدنا في التفسير فليس في المنع في تمام

فليست

استدلال بدليل على اشتغال تلك المقدمة فلا بد ان اسأل بغير الاستدلال ولم
 استدلال بدليل على اشتغال تلك المقدمة فلا بد ان اسأل بغير الاستدلال ولم
 هو لا يفتقدنا في التفسير فليس في المنع في تمام الدليل على انما لا يفتقدنا
 لا فائدة من حثنا في تمام المقدمة التي هو في تمام الدليل في تمام
 المنع الذي هو بغير تمام الدليل في تمام الدليل على انما لا يفتقدنا في تمام
 قد لا يتم في حين لانه انما لا يفتقدنا في تمام الدليل على انما لا يفتقدنا
 الحكم من الدليل في نفس من الصور او يسلط الدليل في جميع الحدود وسلك
 بدليل يتوهم في ثبوت الحدود والاولى وهو ان لا يسلط الدليل في تمام
 الحكم هو ان يفتقدنا في تمام الدليل لان ما حصله يرجع الى المنع في تمام
 على الاجمال وسيجب مثله في تمام الدليل في تمام الحدود وسلك
 بدليل يتوهم في ثبوت الحدود في تمام الدليل في تمام الحدود وسلك
 عين الدليل على انما لا يفتقدنا في تمام الدليل في تمام الحدود وسلك
 يستقر في تمام الدليل في تمام الدليل في تمام الدليل في تمام الدليل في تمام
 صورته او لم يكن انما لا يفتقدنا في تمام الدليل في تمام الدليل في تمام
 يستقر في تمام الدليل في تمام الدليل في تمام الدليل في تمام الدليل في تمام

لانه اذا لم يعلم الدليل فذلك محققا فحان لانه اما ان يكون حرم سلب
بناء على خلف الحكم في شئ من الصور او لا يكون وكذا الواسع الدليل وينبغي القول
لانه اما ان يكون ذلك بناء على دليل اخر يدل على تنقيض الدلول او لم يكن في
لا يتحقق المنع بعد تمام الدليل في التقيض الاجابى والعارضة قلت اذا لم
يسلم ان الدليل لم يكن حرم سلب بناء على خلف الحكم في شئ من الصور فذلك
مكافئة وعند ذلك يتحقق الجواب وكذا الواسع الدليل وينبغي القول ولم
يكن ذلك بناء على دليل اخر يدل على تنقيض الدلول فانه ايضا مكافئة
لا يتحقق ولا الجواب عنه يكون في هذا ان الفاعل في الحكمية فلا يتغير
اصلا من باب اهل النظر ولذا لم يذكر في الفقه فقلت ان التقيض
اذ علمنا ان النظر التقيض عبارة عن خلف الحكم عن الدليل والمنافق
عبارة عن منع مقدرة من مقدمات الدليل والتقيض الاجابى عبارة عن منع
يسلم الدليل بعد تمام بناء على خلف الحكم في شئ من الصور فقلت ان التقيض
اما تفصيل او هو المناقضة المذكورة لصدق تعريف التقيض عليه وكذا
لا يكون الا على مقدمة معينة مفصلة وقد عرفت مثالا واما الاجابى وتوجب
التقيض الاجابى ان يقال ما ذكرتم من الدليل في شئ من الصور فقلت ان الدليل

لانه في تلك الصورة المتشبهة كما سبق السال للطليل فلو كان من الدليل على
عدم وجوب الكثرة على السلب في جميع الخلف الحكم عن هذا الدليل في المقروبة
التي هو المتشبهة بالمانع وذلك بان يقول لو وجب ان يكون في المقروبة واجب
فعلية السلبية للمازى وكذا الحكم في سلب الملازمة ان الوجوب على
الطبيعية ثابت على تقدير شمول الوجوب الثابت على تقدير تنقيض شمول
العدم الثابت على تقدير الوجوب في المقروبة فيكون الوجوب في فعلية
الوجوب ثابتا على تقدير الوجوب في المقروبة وسواء كانا اما الوجوب في فعلية
الطبيعية ثابت على تقدير شمول الوجوب فلو كان ان شمول الوجوب ثابت
على تقدير تنقيض شمول عدم فلا راد له لانه ثبت تنقيض شمول الوجوب
على تقدير تنقيض شمول عدم والزم بحكم التقيض ان ثبت شمول
العدم على تقدير شمول الوجوب وهو في واما ان تنقيض شمول ثابت
على تقدير الوجوب في المقروبة فقولنا متشابهة تحققت شمول عدم على عدم
على هذا التقدير واما ان الوجوب في فعلية السلبية ثابت على تقدير الوجوب
الوجوب في المقروبة فلا لازم للمازى واما العارضة فظهر ان
يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت الدلول لكن عندنا ينبغي ثبوت وجوب

امثلة في الفلك فلا نور كما فوقه من الاطراف واذ اشرف المصباح
 في الدليل على الشواهد بثبوت الدليل بجبر المصباح كما في قوله وبالعكس
 ان يصير الدليل من حيث كالمصباح في اذ اشرف المصباح في تقدير النقول و
 المصباح فلا يتوجه عليه المنع واذ الشواهد باقائه الدليل فالمصباح اما
 ان يتوجه في شئ او لا فان لم يتوجه ووافقتهم كلام المعارض فاذا
 تعارض الدليلان وبطلان كل واحد منهما مانع من الثابت متفصلا
 وذلك لا يتحقق الا بتحقق كون احد الدليلين في حق الآخر ولا يتحقق ذلك
 الا في وجه واحد وهو كالدليل المتعلق المطابق للمقتضى فان في الواقع
 لا يعارضه اصلا او منعه فاما ان يمنع قبل تمام الدليل او بعده فان
 منع قبله فيجوز متافضا وان منع بعده فيجوز متافضا او معارضا وان منع
 المتعقب به هذا يجب ان يفهم ان ان يتم البحث والمعارضة والتفويض
 لما اشار اليه الا طريق المعارضة في الدليل والتفويض اليها في بعض
 الامور ان يشبه الى انها يتوجه في ايضا قبل تمام الدليل على مقتضى
 فقال المعارض والتفويض اليها في ما ياتيان في مقتضى الدليل كما ياتيان
 في الدليل لان المصباح اذا استوفى مقتضى جميع دليله ما ادعاه واقام دليلا

فان ذلك

وبما اخرج صدق تلك المقدمة بغير الدليل بان يورد نقضا ايجابيا على
 هذا الدليل الذي يدل على ثبوت تلك المقدمة بان يورد عكس الحكم من ذلك
 الدليل كما يجوز ان يورد عليه نقضا تفصيلا وكذا يجوز ان يرد عليه
 بان يرد عليه بطلان صدق تلك المقدمة وتلك المعارضة بالنسبة الى تلك المقدمة
 التي وقعت المعارضة فيها يكون معارضا وبالعكس لا يجوز الدليل
 يكون متافضا على سبيل المعارضة وذلك التفويض بالنسبة الى تلك المقدمة
 يكون نقضا ايجابيا وبالعكس لا يجوز الدليل يكون نقضا تفصيلا
 على سبيل الابتناء في المعارضة والمقدمة فكلما يقبل وان دل ذلك على
 بطلان تلك المقدمة التي هي في ذلك ان شمول الوجوب من لوازم تفويض
 شمول عدمه لكن عندنا ما ينبغي في هذا انه لو كان شمول الوجوب
 من لوازم ما يفهم ان يكون من لوازم الاقضية واللازم بطر فكذا المطلوب
 بيان الملازمة ان الاقضية او مستلزم لتفويض شمول عدمه لا مستلزم
 تحقق شمول عدمه فلو كان تفويض شمول عدمه مستلزم لشمول الوجوب
 لما كان الاقضية في مستلزم لشمول الوجوب لان ملازمه مستلزم في هذا
 في مقدمة من مقتضى وبطلان المصباح على عدم الوجوب في الفلك فيكون

تفصيل
 لورود ما يقتضيه مقتضى
 مجموع الدليل

الى تلك المقدمة المختومة معارضة ويكون بالقياس الى مجموع الدلائل ما
 لا يسيل المعارضة لانهما حقيقة مع مقدمة من مقدمات الدلائل ما
 في الطرح في الباب الى ذلك كونه بطريق المعارضة وهذا المنهج لا ينافي
 كون ذلك المنهج من الحقيقة واما النقض الالهي في المقدمة فكيف يتحقق
 ما ذكرته من الدليل على صحة تلك المقدمة التي هي قوله ان الوجوب في حق
 الحقيقة على تقديره في حق الله وغيره في جميع مقدمات الخلف
 الحكم عن ثبوت العتقا على تقدير ثبوت الله وذلك بان نقض العتقا
 ثابت على تقدير ثبوت الحيوان لا بد لكونه ثابتا لا عتقا على تقدير ثبوت
 الحيوان والزم من ان ثبوت الحيوان على تقدير ثبوت العتقا وهو بطريق
 لا العتقا حيوانا فيمتنع مع الحيوان فثبت ان العتقا ثابت على تقدير
 ثبوت الحيوان الثابت على تقدير ثبوت الله بان باضرورة والطايب
 على تقدير الثابت على تقدير الثابت فكذلك التقدير الاخر لا يثبت على
 تقدير لازم من لازم ذلك التقدير ولازم للمازم اللازم فيلزم ثبوت
 العتقا على تقدير ثبوت الله وفذلك بطريق بالانفي في تحقق الانسان
 وعدم تحقق العتقا فهو النقض لهذه المقدمة بالبرهان يكون نقضا جليا

الحيوان

حقيقة

لما كان فاصلا بين جميع الامور شي من مقدمات دليل تلك المقدمة على
 الالهيان ويكون بالقياس الى مجموع الدلائل نقضا تفصيليا على طريق
 الالهيان اما كونه نقضا تفصيليا فلوروده على مقدمة معينة من
 مقدمات دليل المصلحة اما كونه على طريق الالهيان في قوله ان ثبوت ما ذكرنا
 ان قوله وذلك نسبة الى تلك المقدمة الا قوله على طريق الالهيان في قوله
 واما ان المصلحة لا اشار من قبل بقوله نعم قد نبين في ذكر الاية الى ان المعارضة
 والنقض الالهي الى ما ثابته ايضا في مقدمات الدليل لكن بعد تمام الدليل
 على ثبوت ما ذكره منها كعبية ذلك شيئا لا وعديا ثم بعد ان طرق اسائل
 لا وفقت على وجه الالهيان اذ اثبتت وترتب وتوجب الحكم
 ونهذير شرع فاما واجب على المصلحة في تلك الامر فقال من الذي ذكرنا
 من اول الفصل لما ملنا من طرق الالهيان في المصلحة فاذن ثاب على
 مقدمة من مقدمات دليل سوله كان متناجرا او مع كونه فيلزم على المصلحة
 دفع ذلك المنهج اما به دليل يدل على صحة تلك المقدمات المختومة بحجية النبوة
 عليها السلام او رده الالهيان اما بنسبة له على ان هذا المنهج غير وارد
 وذلك لان المقدمة المختومة ان كانت كسبية لا بد من ان يستدل على صحة

بدليل وان كان كذلك فليس يكون في الدنيا منع اسباب التنبه
 او الاستدلال على الضرورات في فعله هذا اذا قال المصل العالم حادثا
 لان العالم متغير وكل متغير حادث فاعلم حادث فنفى السبيل لان العالم
 متغير في عين المصل وقع المنع او بدليل ان نقول متغيرا العالم لم يكن
 وكل ما لم يكن فلكان فهو متغير فالعالم متغير اما تنبيه كالتفكر العالم متغير
 لاننا هذه التغيرات في العالم من الحركات والحوادث والاشياء المحيطة
 واذا اريد المصل بدليل ان على تلك المقدمة انه متغير اسباب فلابد ان
 يكون مركبا ذلك الدليل مركبا مقدمتين او كثر في ما منع اسباب ايضا
 او سلم فان لم ينجح السبيل فلابد ان يتم كلام المصل وان منع السبيل
 فاللاف في المذكورة لما من المعارض في النقض الراجي الى البيه في
 اما المتناقض فيكون نقول اسباب لانهم ان لم يكن كل ما كان متغيرا اما المعارض
 فيكون نقول ان دل ذلككم على ان العالم متغير لكن عند ما تنبيه
 وهو ان العالم معلول للبداهة من غير اسمة المصل لا ينفعك عن علة ضرورية
 وادب وى غير اسمة تحقيقه الازل فالعالم يتحقق في الازل والاباد ثم يخلق
 المصل من العلة وكل ما هو الازل فهو غير متغير اما النقض الراجي فيكون نقول

نقول ما ذكره في المصل على ان العالم متغير في عينه فيكون له حكمه عند عدم
 التغير وكما بان نقول عدم التغير لم يكن محال وكل ما لم يكن فهو متغير
 فعدم التغير متغير ويزوج ذلك ان لا بدليل الثالث ان الى المصل
 بدليل ثالث فاما ان عينه اسباب ايضا او سلم فان لم عينه فلابد ان يتم
 الكلام وان منع فاللاف في المذكورة في المعارض في المعارض في النقض
 الراجي الى انبه في ذلك الدليل وكذا ان في بدليل رابع وقامر صا عا في
 لابه وان يتبين البحث اما الزام المنع او الى ان في المصل اس سلكا
 لان المصل لايحتمل ان يكون ينقطع بل منع او المعارض في النقض
 او لا ينقطع بل مقدم من المقدمات التي منها اس سبيل المصل على
 صدقها بدليل او تنبيه عليه فان انقطع فقد حصل الثاني من الحكم
 بالاف في سبيل الابد والاسم ان لم ينقطع المصل بالمعارض او المتناقض
 او النقض فلا يوجب ان ينهي او لا مصل في تلك المناقضة الامر ضروري
 القبول انبعاث اسبيل صا كان او باطلا كجس عليه او لا ينهي فان كان
 الاول اس فان انتهت اورد للمصل الامر ضروري القبول ان يكون من
 البديهيات مثلا يارن الزام المنع لان لا يمكن له المنع اصلا وان كان

في وجهه اورد المصل في ذلك النقطة
 في وجهه اورد المصل في ذلك النقطة
 في وجهه اورد المصل في ذلك النقطة
 في وجهه اورد المصل في ذلك النقطة
 في وجهه اورد المصل في ذلك النقطة

المطلوب ان يظهر في العلم والمعلوم شيئا من غير التوسل بالمعلول في غير رفع
 الشبهة ان نفق على حقيقة هذا البرهان فاطلبه الصبي في المصنف
 اللطيف في شرح العقاب لاننا قد اوضحنا فيه الغاية الايضاح
 غني عن منع اهـ هذا انجب لطيف فيه فوايه كلفة تقدير ان يمنع المقنة
 على قسمين قسم بغير المعلوم بان يكون كذا المقدمة الممنوعة بغير صحة
 وروى منع اسائل عليه لم يتم مطلوب المعلوم كذا ذكره وقسم لا يفره
 بان يكون انشأه تلك المقدمة الممنوعة من غير ما مطلوب ومقتضى الدعاء
 وجواب هذا المنع ان يبرر والمعلوم في ثبوت تلك المقدمة وانشاءه
 ولبت على كل تقدير ما ادعاه بان يغير لا يتم ان يكون تلك المقدمة
 الممنوعة ثابتة في نفس الامر ولا يكون فان كانت ثابتة يتم ما ذكره وسلامة
 عن هذا المنع وان لم يكن تلك المقدمة الممنوعة ثابتة في نفس الامر
 فينتفي في ذلك المدعى مثاله اذا قال المعلوم الوجوب في حالي الصبي ثابت
 على تقدير شمول الوجوب في حالي الشاه وتيقن ان ابل لا يتم ثبوت ذلك
 اعمالهم بثبوت الوجوب في حالي الصبي على تقدير الوجوب في حالي الشاه لان الوجوب
 في حالي الشاه عند كماله جازان كغيره من محال الوجود وهو متناوذا للمفهوم

فان ثبت

بغير

المفهوم مع عدم اللازم فيقول المعلوم بان لا يثبت في الوجوب في حالي
 الشاه لان لا يكون محالا ولا يكون فان لم يكن يتم ما ذكره وان كان يعلم
 المدعى لان المدعى هو ان الوجوب في حالي الشاه وانما يقال لو قال مدعيه
 لكان اول لان التنبية بحسب الاصطلاح يستعمل في شئ لو هو النظر الى ما قبل فهم
 ذلك الشئ منه ومعلوم ان هذا التنبية لهم ما قبله اصلا والتشليل بعض
 ما ذكرنا لما فرغ من بيان ما يجب عليه اساليب المعلوم في الاداء باراد
 ان تشل بعض ما ذكره في الحاشية فاضته المعارضة والتفصيل لما لا يفره
 في شئ من الموضوع لان الفواعل والطبقات علمته على طريق كل قسم
 استعملها في صورة فتمت بغير تلك الفواعل والضابط على نفسك والتمت
 الايضاح وذكرنا من قبل كذا احد من فروعنا في حالي الشاه ان فقال
 والتشليل بعض ما ذكرناه من موضوعنا والمنه من العالم الذي هو متناوذا
 عما سوى الله تعالى الموجود المتفق والمؤثر وانما قلنا ان لا يكون ذات
 اضرار عن الله تعالى فيخصيص المدعى بالموجود ان الله تعالى هو المتناوذا
 بالمؤثر العلة الفاعلة التي قد ذكرنا في صدر الكتاب والبرهان على هذا المدعى
 هو ان العالم غير متناوذا في حالي الشاه لان العالم الذي هو متناوذا في حالي الشاه
 هو ان العالم غير متناوذا في حالي الشاه لان العالم الذي هو متناوذا في حالي الشاه

لا بد من دليل متفق على العمل لان العالم متغير وكل متغير يحتاج الى دليل
 الاول العالم حدث فبعض السبل الملم ان العالم حدث من نفسه جزوه بين
 ان هذا متغير واما كونه من نفسه فلهذا ومنه المنع على الضيق وهو
 من مقدمات الدليل واما كونه في ذاته فلا فغير في المنع وقيل العمل لان
 العالم متغير وكل متغير حادث ودليل ان متغيرا على مقدماته وهو
 والكثير فلا بد من دليل فيكونها غير متغيرين اما بيان الضيق وهو
 قولنا العالم متغير فلهذا لاننا لا نعلم التغيرات في العالم من الحركات والاثار المتغيرة
 واما بيان الكثير ومن قولنا وكل متغير حادث فلان كل متغير هو حادث
 وكل ما هو حادث لا بد من الحوادث فيخرج ان كل متغير لا بد من الحوادث
 وكل ما لا بد من الحوادث فهو حادث فيخرج ان كل متغير لا بد من الحوادث
 حادث وهذا دليل ان كل متغير حادث فلهذا لا بد من بيان فاذنا بنا
 يتم صفة الدليل الاول واما بيان ان كل متغير حادث واما بيان الكثرة
 الاول من مقدمات الدليل ان كل متغير حادث ومن قولنا كل متغير هو حادث فلهذا
 ان المتغير لا يكون من ذاته الى حالة اخرى بالضرورة لان المتغير هو ان يتغير
 التغير في ذاته الى حالة اخرى فلهذا لا بد من دليل في كل متغير لا بد من الحوادث

محل

من قبل الاستدلال فيكون عدم تحققها سابقا على تحققها ولا نفى بالحادث الا ما كان
 مسبوقا بالعدم لاننا لم يكن في ذاته فكل متغير حادث ومنه الحوادث المتغيرة
 المتغير خصوص في ذاته كانه يكون صفة له والصفة انما تنقسم بالخصوص
 وذلك المتغير على ذاته بالضرورة فثبت ان كل متغير حادث في ذاته والحوادث لا بد
 لا بد فان قيل لا بد لاننا لا نعلم التغيرات في العالم من الحركات والاثار المتغيرة
 بل وان ما كان من غير ان امر حادث كان فاصلا للمتغير عن المتغير في نفسه
 امر حادث لا بد من الحوادث فاصلا للمتغير عن المتغير في نفسه
 فاجاب بان الاول امر حادث في ذاته لا يكون المتغير على ذاته
 فان قيل الاول امر حادث في ذاته لا يكون المتغير على ذاته
 وهذا من المقدمات مع كونه متغيرا في نفسه لا يغير لان المتغير لا بد
 من ان يكون كونه امر حادث في ذاته لا يكون المتغير على ذاته
 على الحوادث اما الاول وهو ان يكون التغير كونه امر حادث فاصلا فقط
 ان المتغير لا يكون كونه امر حادث في ذاته لا يكون المتغير على ذاته
 فلان كونه التغير كونه امر حادث في ذاته لا يكون المتغير على ذاته
 بغيره وجوده وبغيره عدمه لا يكون كونه امر حادث في ذاته لا يكون المتغير على ذاته
 للمتغير فان الاول انما هو التغير لا يكون كونه امر حادث في ذاته لا يكون المتغير على ذاته

المتغير لا يكون كونه امر حادث في ذاته لا يكون المتغير على ذاته
 فان قيل الاول امر حادث في ذاته لا يكون المتغير على ذاته
 وهذا من المقدمات مع كونه متغيرا في نفسه لا يغير لان المتغير لا بد

المتغير لا يكون كونه امر حادث في ذاته لا يكون المتغير على ذاته
 فان قيل الاول امر حادث في ذاته لا يكون المتغير على ذاته
 وهذا من المقدمات مع كونه متغيرا في نفسه لا يغير لان المتغير لا بد

في الازل اما لو كانت الحوادث بالنظر الى ذاته فلا يلزم ان يكون الممكن حادثا بل
الاحتمال اذ لا كيف يمكن ان يكون الممكن الحوادث بالنظر الى ذاته حادثا لا
لكن حادثا بل يلزم ان يتقبل الشيء في الازل والذات الى الاحتمال الذي لا
لان الحادث لا يكون ممكنا في الازل فيكون متعاقبا فلا حدث
فصار ممكنا الانقلاب من الازل الى الازل الذي هو الازل الى الازل
لانه ان لا يتقبل شيء في الوجود والعدم فكل شيء لازم ذاته وهو
العدم وعدم الازل واذا كان كذلك فيمنع ان يتقبل شيء في الازل
يزوال بازمه الازل وحصل الازل لان لازم الشيء فيمنع ان يتقبل شيء في الازل
متناقضة بغير ان المتعارضة لان توجيه ما ذكره السائل هو ان يقال ما ذكره
في التبريل وان قل عليه حدوث الممكن الحوادث لكن عندنا ما ينفيه ذلك
لان لو كانت الحوادث الممكن الحوادث حادثا بل يلزم الانقلاب من الازل
الذات الى الاحتمال الذي لا ذكره وهو واذا كان توجيهه هذا يكون متناقضا
على سبيل المتعارضة لانها وردت على مقدمة من مقدمات التبريل لان
الاصل اليه ليس لا يقال في جوابه ان هذا المنع لا يلزم لان سلب الازل الممكن

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

و

[illegible][illegible]

لا يمكن ان يكون محذور ان كان لا يمكن ان يكون محذور ان كان لا يمكن ان يكون محذور
 في المكان الذي هو كان لا يمكن ان يكون محذور ان كان لا يمكن ان يكون محذور
 فان كان لا يمكن ان يكون محذور ان كان لا يمكن ان يكون محذور
 لما كان لا يمكن ان يكون محذور ان كان لا يمكن ان يكون محذور
 ان كان لا يمكن ان يكون محذور ان كان لا يمكن ان يكون محذور
 عن هذه الموضع فتفقد اذا كان ان كان لا يمكن ان يكون محذور
 الحوادث شرطية بهذا الامكان فيكون قابلية الحوادث شرطية
 بالحوادث اولي بالحدوث فليكن تقدير ان يكون قابلية الحوادث شرطية
 من ان يكون تلك القابلية من لوازم وجود المنفي ولا يكون من لوازم
 كانت القابلية من لوازم وجود المنفي فيثبت ان المنفي لا يمكن ان يكون
 لا بد من الحوادث لان العلم به كلياً يمنع وقوعه من اللازم وان لم يكن
 تلك القابلية من لوازم وجود المنفي فيكون من مفارقاته لان قابلية المنفي
 ليس نفس القابلية والاداء منه لا يمكن ان يكون به وانه فاذا لم يكن فانه
 يكون من مفارقاته بالضرورة وكل معروف قابلي المعارض والمنفي
 قابلي للقبول انهم يرضون مفارقتي قابلية المنفي لتلك القابلية بها امر حارث

ما حارث لا يمتد شرطية بالمكان وجود الحوادث وانما هو السالبة الاول
 فلان قابلية الشيء بنوعه على المكان وجوده وكذا الشيء والامكان
 الشيء قابلية ضرورية اما ان قابلية الاول حارثه فلان مشاء قد يكون
 فيها على غير المكان وجوده السالبة الاول حارثه لان القابلية الاول
 لا يمكن ان يكون ازيله لانها حارثه لما بيننا والحادث ما يكون عدمه سابقا
 عليه والشيء مع كون عدمه سابقا عليه لا يمكن ان يكون ازيله اذ لم يكن
 القابلية الاول في الازل يكون امكانه مع حارثه القابلية الثانية
 مشروطة بهذا الامكان فيكون حارثه بطريق الاول وهو القابلية
 الثانية اما ان يكون من لوازم وجود المنفي او لا يكون فان كانت
 من لوازمه يثبت المطلوب الذي هو ان لا يلاج عن الحوادث وان
 لم يكن من لوازمه يكون عرضا معارضا والمعروض قابلي المعارض
 قابلي القابلية الثانية فتفقد القابلية عاقلية الثانية وكذا كذا في كذا
 فالرابع فيلزم اما السالبة او الاشارة الى قابلية لارضة المنفي الاول
 شرطية فيثبت ان ما هو محل الحوادث فهو لا يحل الحوادث
 وهو الخط والقابل ان نفكر لانهم يطلون هو السالبة لانه الامور الحارث

وبطلان السلوة الامور العينية متنوعة لان الواحد نصف
 الاثنين نصف الثلث وربع الاربعه الخ غير انه لا يمكن
 لانهم انما قابلوا الف بالشيء غير كما لم لا يكون عينه فان قلت عند
 من طرف المعلوم ومن الف بالشيء والسلوة المستحيل وهو الذي يكون من
 طرف المبتدأ قلت قدم جوابه وكل ما لا يخفى عن الحوادث
 لما في بيان المقدمة الثانية من المقدمات الست للعكس المعلوم
 شرعي لا يبين المقدمة الثانية منها وفان وكل ما لا يخفى عن الحوادث
 فهو حادث لانها لا تخرج عن الحوادث لو لم يكن حادثا كان ازليا
 لو كان كذلك كانت الحوادث ازلية واللازم بطر فكذا الكلام ببيان
 المماثلة انه لا اولية بين الحكم والقدم فاذا انتهى الحديث
 عن الشيء ثبت له الازلية واما بطلان اللازم فلان ما لا يخفى عن الحوادث
 لو كان ازليا كانت الحوادث ازلية وهو محال وانما قلنا لا يلزم لاجل
 في الازل ايضا عن الحوادث فيحقق الحوادث في الازل لان الازلية
 المعلوم الازلية اللازم لكن يمنع ان يكون جميع الحوادث ازلية مثبت
 ان ما لا يخفى عن الحوادث فيثبت ان يقع لانهم ان لا يخفى عن الحوادث

قدم حادثا قولنا انه كان ازليا كانت الحوادث ازلية قلت لانهم
 ذلك لم لا يكون ان لا يكون الشيء ازليا وذلك الشيء لا يخرج عن الحوادث
 ان يكون كما كانت من الحوادث التي لا يخرج ذلك الشيء عنها سابقا
 او بعده لا على حادث قبله الا الاول لا سالا غير انما كان الواجب
 لا يخرج عن القائل الاول انه هو سابقا على العقل السابق على العقل
 الثالث وليم اوج لا يلزم ازلية الحوادث بل ازلية الحوادث واللازم
 انما يثبت ان يكونه وقد ثبتا لانهما يتباينان انما جميع الحوادث
 البديهية وبقية اللازم لازم مما ذكرتم في الجواب ان هذا مستلزم للشيء
 واستلزمه هو انما كانت الحوادث في العلل والعلل او غيرهما ايضا ذلك
 الشيء انما الذي هو لا يخرج عن الحوادث ما البار بها والمبرر والكا رط اذ لا قديم
 سوى الحوادث الواجب انما لو كان كان قديمة فثبت ان يكونه من حيث كان
 بنية وبين الحوادث الواجب فان كان قد جات تسلسل وان كان حادثا كان القديم
 حادثا والاول ايضا بطلان الوجود في ذات الله تعالى في الحوادث
 فلو كان ذلك الشيء له انه او لصفة من صفاته التي له من ذاته لم قدم
 ذلك الشيء التسلسل في حادث فيلزم الحان وان لم يكن لانه ان الالهيته

حادث

شئت في الذات وذلك الشئ كالوالا لم ينفية في الذات فيلزم استحالة
 الذات بما لا يكون في الذات فيكون النقيضان الذات وموجود فان
 قلت لم لا يجوز ان يحدث الله ذلك الحادث في ذاته بآرادته وقدرته
 قلنا ان كان ذلك الحادث شبيها في الارادة والقدرة بلزم قدم الحادث
 كما قد ان لم يكن مما شئت منها فقد اشكك الواجب بما لا يكون من شئت الله
 وذلك هو النقيضان وبين سلفنا ذلكاه ما فرغ من بيان المقد
 الاول وهو قولنا العالم حادث في الدليل المركبة في مقدمتين على ان العالم
 المتأخر اراد ان يشي لا معارضة في تلك المقدمة على سبيل المناقضة لانا
 واردة ايضا على مقدمة في مقدمات الدليل ففان من طرق الى وبين
 ذلك في حدوث العالم بالدليل المذكور لكن عندنا ما ينفية ذلك لان كما لا
 للواجب في الشرايط والبرهان في مؤثرية في ابي العالم لا كما ان يكون ثابتا
 او حاصل في الازل او لا يكون ولا الله وهو غير مثبت جميع ما لا بد له في مؤثرية
 في الازل مستلزم الى فتعين الاول وهو مثبت جميع ما لا بد له في مؤثرية
 في الازل اما مستلزم الى الثاني كما لا بد له في ابي واعلم لو لم يكن
 حاصل في الازل لكان بعض حادثا بالضرورة وذلك بط لانه بلزم ما كونه

ان الحادث قد عا او انس وكذا الامر في باطلان اما كون الحادث قدما
 فلما شئت ان يكون الشئ مسبوقا بعدم مسبوقا اما الشئ
 فلان عدمه والغير المتماثل به لان كل واحد في الوجود والعدم
 بان يزداد عليه شئ او ينقص عنه شئ وكما هو قابل للزيادة والنقصان فهو
 متماثل لانه يكون اقل من عدد او اقل من ان يلزم احد الامر من الباطلين
 لان كما لا بد للواجب في مؤثرية في ذلك البعض الحادث لا كما ان يكون
 ثابتا في الازل او لم يكن فان كان ثابتا بلزم قدمه في ذلك البعض الحادث
 لانه في خلاف المعلوم عن علته النعمة وان لم يكن كما لا بد له في مؤثرية
 في ذلك الحادث حاصل في الازل لبعضه حادث فينتقل الكلام المذكور
 البعض وينقل كما لا بد له في مؤثرية في ذلك البعض لا كما ان يكون
 ثابتا في الازل او لا يكون فان كان ثابتا بلزم قدمه في ذلك البعض الحادث
 لانه اذا كان كما لا بد له في حاصل في الازل كانت عليه النعمة حاصله
 لان الطل النعمة ليس الا هذا اذا كانت عليه النعمة حاصله كما ان يكون
 هو ايضا حاصل لامتناع خلاف المعلوم عن علته في الازل فانه ثابت وان لم يكن
 في بعضه حادث في الكلام في ذلك البعض في السابق في الازل في الازل في الازل

او مخرجها الى الجيب فلما انزلنا الى الدنيا، المنف ونية واحدة لعموم
 فيفسد وعموم فيكون على تقدير انك داه ولم يكن دفوع كسب شيئا اول من
 فروع الالاف وده فيفسد بالنسبة الى الجميع والف وى القابل لعموم لا بد من
 محقق بل كل الطريق يتبعه بسلطان في الموصوف دون غيره كما ان الشئ
 اذ لا يرتفع على الاجسام فانها يستلزم ما جاز في واهل ان المصلح الى
 المنع الذي لا يفر من هذه المسئلة موضعين اودها ما اجاب عنه المصلح
 في اصل الاول والى ما اجاب به الثاني من ان لا يفر من
 بيان في مصادفة الالاف في المقدمة من في تقدير جواب المصلح عن في جواب
 2 بالبعض الاجمالي كما يقول المصلح ما ذكرتم في الدليل على كون الحوادث
 ازلية غير متغيرة في جميع مقدمات الخلق لكم عند في الحوادث الالافية ان تقول كل
 حال بل هو اجابة في اجاد هو الحادث الالافى لما في ان يكون حاصلا
 في الازل او لا يكون وانك مستلزم للزمان فتعني الاول اما انتهى الى انك
 ولان كل حال لا بد له ان يكون حاصلا في الازل فيكون بعضه حادثا وهو بل لانه
 مستلزم لاحد الامر من مستصين وهو ان يكون الحادث قديما او اسلو
 مكنه استلزام الدليل لا يقال في جواب الالاف بل كل حال لا بد له منه حادث

مجردت تعلق ارادة الله بالحيات و ذلك التعلق لا يخص في الالاف
 لانه انما اقتضت التعلق بالها والعالم و ذلك الوقت و هو لا يتم في
 لا تعلق بهذا الوجود ضرورة الخفاء فيجب لانه لا يكون مكنه في المصلح
 وقت اذ يمكن ان يقال في الجواب لم لا يجوز ان لا يكون جميع ما لا بد له
 في وقت حاصلا في الازل بل يكون حادثا بسبب حدوث تعلق ارادة الله
 بالاجاد و ذلك الوقت والحيات في انفسها من تعلق ارادة الله بالاجاد
 الامر في ان لم يتم السلوك في الارادة منه من ان تعلق بالاجاد
 من غير ان لا انما على الخلق و قد يفتل ارادة الله المتساوية بين الالاف و جرح
 في هذه في ظاهره وبين سلطنة ان انفسها تعلق ارادة الخلق الى
 المرح كمن لا يتم السلوك ان لا يكون للجواب ان اراد ان متساوية غير
 متساوية من جهة ارادة يتوقف عليها وجود العالم فاذا اذ بدت في الارادة
 حوت العالم ولا يلزم السلوك وبين سلطنة ذلك لا يتم استثناء السلوك
 والحدوث في التدريج في الحال هو السلوك والامور الموجودة في الزمان وهذا
 وهذا الجواب يفتل فيفضل واذ انبت له لاف في بيان المقدمة
 الاول في الدليل الكبر في المقدمة من في بيان المقدمة الثانية وقال ان انبت

ان العالم حدث كما ذكرنا فتفكر في كل شيء في كل وقت لان كل شيء ممكن وكل
 ممكن فلا عجز في شيء ان كل شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 من عدم الوجود في كل ما هو ممكن في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 او عجز في كل ما هو باطل في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 فلا يصح في كل وقت في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 الوجود في كل وقت في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 طرفي الوجود والعدم في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 العالم مفتقر الى الوجود في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 على المطلوب فاذا صدق قولنا ان كل ممكن في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 محدث في كل وقت في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 وهو المطلوب فان قلت لا لم يمتنع في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 بلا مرجع وقدم المستند في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 الممكن لا مرجع كان ذلك الطرف اولى بالممكن اذ لا بد وان يكون الطرف اولى
 وهذا اولى لان الممكن نسبة طرفه الى السواء وما ذكرناه جواره من قبيل من

هو الصحيح بلا مرجع لان الزعم بلا مرجع وبنيهما فرق ظاهر لان الاول يقتضي
 بلا مرجع الفصل الثالث في السبل المتعارضة في كل وقت في كل وقت
 الفصل الثاني في عدم التناقض في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 مع السبل المتعارضة في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 الاول عن علم الكلام وهو علم في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 حيث هو علم في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 به كما في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 طاعة في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 الذي في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 حيث لا يتوجب في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 المسئلة الاولى في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 قانون الاسلام في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 بينهما ملازمة او لا يكون في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 لا يكون الواجب في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت
 الملازمة وعدم الملازمة في كل وقت في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت فلا عجز في شيء في كل وقت

لا يجوز ان يكون بينهما ملازمة لانه لو كان بينهما ملازمة لم يكن ان يكون بينهما
 وغيره اوجب هو الواجب لا فرق بينهما لان الملازمة بين الشئ وبين نفسه الملازمة
 كالعليق والنفسانية الملازمة بين الواجب وغيره فوجب اليها الملازمة لانها
 امتياز الواجب لا الغير في تلك العلاقة لان الملازمة تقتضي ان يكون الملازم
 والملازم فيحتاج الى الملازم ضرورة واما في وجوبه لان الملازمة مستلزمة
 للملازمة لان الملازمة لا يمكن ان يكون الواجب بالذات ممكن بالذات كما ان الملازمة
 وانما قلنا ان عدم الملازمة بينهما ايضا لانه لو كان بينهما عدم الملازمة لم
 يجوز ان لا يتحقق بينهما لانه لو لم يتحققا لكانا متساويين في الملازمة
 بينهما لان لا يقي بالملازمة الا بهذا والتقدير جلا في ان لا يتحققا بينهما لانه لو
 اعدموا عن الاخر ثبت اعدموا بدون الملازمة وانما كذا اعدموا عن الاخر عدم اعدموا
 في هذا يكون الاخر واجب بثبوت عدمه واذ كان لا يتحققا بينهما على كذا يجوز
 ان لا يتحققا ايضا على كذا لان في ذلك لا يكون محال بل يجوز ثبوت اشياء بالضرورة
 فثبت ان الواجب لا يجوز ان يكون اشئين فلا يكون ان يكون اشئين بالضرورة
 الاول فيكون الواجب شئ واحد هو ان لا يتحققا وفيه منع لطيفاه لا فرق
 عن تقديره المستلزم لانه لا فرق بينهما وفي هذا الدليل منع لطيف

لطيف وهو ان يقال لا بد من ان عين جواز الاتساق بينهما جواز الافتراق بينهما
 او جواز ثبوت اعدمهما بدون الافتراق حيث جواز الاتساق بينهما جواز الافتراق
 بينهما قلنا ان الملازمة من عدم الملازمة بينهما هو مقدار الافتراق بينهما
 جواز الاتساق يكون بين الشئين ملازمة مع ثبوتها بالضرورة فيكون كذا
 كما ان الانسان حيوانا كانا اعدموا جواز الملازمة منتفبة بين كون الانسان
 حيوانا وبين كون الواجب موجودا مع ثبوتها بالضرورة فان قلت ثبوتها
 مستلزم لعدم الاتساق وعدم الاتساق مستلزم لعدم ثبوتها وانما في عدم
 منف قلت لان عدم الاتساق مستلزم للملازمة او ان جاز ان لا يكون اعدموا
 لازما للملازمة مع عدم تحقق الملازمة واما في اعتبار عدم تحققها باعتبار
 عدم تحقق الافتراق فلم يكن ان يكون بينهما ملازمة وان عين جواز الاتساق
 بينهما جواز ثبوت اعدمها بدون الافتراق مع ثبوت اعدمها عن غير افتراق
 الا انفسا كما ان الاخر ثابت او لم يكن فذلك لازم لعدم الملازمة بينهما ولكن لم قلتم
 جواز الاتساق بهذا المعنى في الواجب لانه جواز ان يوجد الواجب دائما مع انه
 لا يكون وجوده محتملا جالوا جواز الافتراق فيه لانه جواز اعدمها مع وجود
 الا لا شئ به وجود اعدمها مع عدم الامتناع الاتساق فينبغي الملازمة الخارجية

بهم على تقدير عدم الملازمة صف فان قلت يبيح ما لا يملكك جوارز شرب ارضا
مع عدم البذر وان شك ان يملكك بهذا المعنى جدران عدم الواجب قلت
لان ان الملازمة في عدم الملازمة بينهما هو ان يملكك بهذا المعنى فان ادعت
ذلك فلا بد من دليل فان قلت لان من هذا المسئلة من علم الكلام يبيح الحكم لان الحكماء
قد استدلوا على اهداية الله في الدنيا قلت سئلنا لكن هذا لا يثبت كوننا من
الحكام لان هذا المسئلة قد يوجب التصرف في عطف بقية الاسلام فلا يكون من
ملكنا فثبت من علم الحكم بغير علم الكلام وهذا القدر كاف في كوننا من هذا العلم
المسئلة الثانية من الحكم آه لما فرغ من المسئلة الاولى شرع في المسئلة الثانية
التي هي من الحكم وقال اوجب الوجود وجب ان يكون موجبا بان لا يفيج بيب ان
يصدر عنه العقل كجوب صدور والاشراق من الشمس في الواجب كما لو لم
موجب بان ان كان فاعلا بالاهتبار وهو الدرس ان ش ، فعل وان شاء
شرك اذ لا واسطة بينهما ولو كان فاعلا بالاهتبار فلا يوجب ان يكون فعل
الله تعالى الا ان لا يوجب ان يكون جازيا او كل واحد منهما بطا فالتفكر يكون الواجب
تعالى فاعلا بالاهتبار بطا لكنه يستلزم لانهما في التقاضين وهما الجواز وعدم
الجواز وانما قلنا ان يكونا في نفسهما غير جوارز فليس عدم جوارز فليس فيه

في هذا ان لو كان فعل الله تعالى بان يكون الزايل بلزم احد الامرين المحتجبين
وهو اما كون الامر الزايل جازيا او كون الفاعل بالاهتبار موجبا بالاهتبار
واللازم فباطل بقية اما الملازمة ففان لو كان فعل الله تعالى الزايل فاعلا بغير
ان يكون له قصد و ارادة في الجواز فذلك الفعل الزايل او لم يكن له قصد و ارادة
في ذلك الفعل الزايل بغير قصد ففعل الله تعالى غير كونه الزايل بغير
وانما قلنا ذلك لان ما هو مسبوق بالشيء وذكره و ذكر لان المراد بوجوب
ان لا يكون موجودا في الارادة والاسكان تحصيل الحاصل واذا
لم يكن الزايل جازيا فذلك هو الامر الاول من الامرين المحتجبين وان لم
يكن له الواجب قصد و ارادة في ذلك الفعل الزايل بلزم كون الواجب
موجب بان ان لا فاعلا مختارا لانا لا نعلم بان يكون جوبا انما يصدر عنه
الفعل من غير قصد و ارادة وهذا هو الامر الثاني من الامرين المحتجبين
في ان يكون فعل الله تعالى الزايل واما ان لم يكن فعل الواجب جازيا في الزايل فيكون
فعله في الزايل متعاقبا اذا وجد في جازيا في الزايل فيكون فعله
لا يزال صارا مكنة لانه لو لم يصير مكنة لم يوجد في الزايل فيكون فعله في الزايل متعاقبا
الذي ان لا يكون له فاعلا مختارا فذلك فعله لو لم يكن جازيا في صدره و عنه

في الزل يلزم انقلاب الممكنات واللازم منفتح فاذ انتهى الى كون فعله
 جازيا لا قصد ورمته في الزل انتهى الى كونه قد علما بالاجابة ان لا يكون
 نعتي انما هو جازيا لانه لا مارة هو المظفر في المدعي في بيان شغل الاول
 لو كان قد اراد في الجواب وكذا السفل على تقدير ان يكون مع جازيا الصدر
 عنه يكون فعله كاد لا مارة فيكون وان لم يحدث لان فعل الشغل صفة له
 الشغل حاله به لا حاله به مع انه عنه وفيه نظر لان لا يتم كون عملا لحوادث
 لم لا يجوز ان يكون بعضا فعاله وصفا واما به وانه وتعايانا فيقول
 ايضا لان ما هو مسبوق بالصدق فهو حادث جواز ان يكون في تقدير
 المقصد المقصود والارادة على المراد في الواجب كباقي
 لا بالزمان ولا لم ان ذلك لا يستلزم بوجوب كون ذلك حادثا وجوابه ان
 يقال ما ذكرتموه لا مارة فيكون تقديره كونه الحكيم شرعا في الجواب عنه
 بطريق المعارضة وقال في جوابه ان ما ذكرتموه ان ذلك على ان الواجب موجب
 بل ان كانت كل من عند ما ينبغي وذلك لان الواجب فاعلى بالاجابة لان لو كان
 موجب بالذات يلزم ان يكون الواجب معلولا لا سببا او كون الواجب جازيا
 لعدم وكل منهما سوا اما الاول فلان كل معلول محتاج الى معلول وكل ما هو

ما هو محتاج الى غير فهو ممكن وكل ما هو ممكن محتاج الى يكون واجبا واما
 لكما فظنا ان قلت انك لو كان موجبا يلزم احد الامرين المحتجبين ان يكون
 لا لو كان الواجب كس موجب فلا بد من فعل صيدور عنه او لا كالفعل
 الاول وكذا لا بد من ان يكون معلولا الاول موجودا معه كانه لو شكف
 عنه والاحتمال ان يتوقف على امر اول فان كان الاول يلزم ان لا يكون
 معلولا الاول معلولا اول لا مارة وان كان السك يلزم التوجه بل لا مارة في
 على موجب كما قرأ ان كان معلولا الاول مع وجودا معه كذا فلا مارة من
 ان يكون ذلك المعلوم جازيا لعدم اول فان لم يكن معلولا الاول جازيا
 لعدم يلزم ان يكون واجبا لان ما لا يجوز عدمه ليس بالواجب في
 يلزم ان يكون الواجب الذي هو المعلول الاول معلولا لغيره وهو الواجب
 وهذا هو الامر الاول من الامرين المحتجبين وان كان معلولا الاول
 جازيا لعدم يلزم ان يكون الواجب جازيا لعدم لانه كما كان المعلوم جازيا
 لعدم كانت عليه كونه به ايضا جازيا لعدم والامر الثاني في ذلك بطلان
 المعلوم بالارادة المطلقة وجواز عدمه بالارادة بوجوب عدمه المعلوم لان
 اللازم اما عدمه المعلوم او ما به وعلى التقديرين يلزم من عدمه عدمه

في

قبله ثم ان يكون الواجب جازبا لعدم منزهة هو ان لا يكون له امر متحقق
 فثبت ان الله تعالى لا يكون له امر متحققين واذ ابطال
 الملازم باطل المعلوم فثبت ان الله لا يكون له امر متحقق فاعلم ان
 الخطا في هذا الجواب نظر لان المتحقق ان يقال للملزم ان لو لم يكن معلولا لكان جازبا
 لعدم يلزم ان يكون واجبا لان الواجب انما هو الذي يلزم منه شيء وجوبه
 بعد كونه موجودا لا غير متحققا لم يفتقر بان ما يلزم منه فرض عدمه
 بعده وجوده محال يكون واجبا لان جواز ان يكون له امر متحقق معني
 بعد كونه موجودا لان المتحقق قد سلم اجتنابا عما لا يلزم ان يكون معلولا
 الاول او اجيبا مع اننا يجوز عدمه فان قلت لو كان جواز عدمه معلولا الاول
 بعد وجوده مستلزما لكان يلزم كونه معلولا الاول وادعوا لوجوده مستلزما لجواز
 عدمه بعد وجوده وادعوا ذلك في قولهم ان قيل لا يلزم ان يكون له امر متحقق
 وادعوا به لانه اذا فرض عدمه بعد وجوده يلزم منه ان يكون له امر متحقق مع عدمه
 المعلوم بل الجواب ان يقال لما يلزم من كون المراد بالجواز لا محالة ان الله تعالى لا يكون
 فان كان الاول فان كان ان فعله في الازل جازبا ولا يلزم منه ان يكون فعله
 اربابا من امره المتحققين لانه لا يلزم من ازالة جواز فعله ان يكون له امر متحقق في الازلية

له لانه لا يلزم من ازالة جواز فعله ان يكون له امر متحقق في الازلية
 في الازل ثم جازبا او يلزم ان نقول ان لا محالة ان الله تعالى لا يكون له امر متحقق
 المتحقق ايضا لا محالة لانه اول البعد من فرض وقوعه في الطرف الذي يلزم له
 بوجه وقدر ما تحققت كذا ينبغي لما فرض من الجواب بطريق المعارضه في وجه
 عليه سوال وهو ان الدليل العقل لا يمكن فيه المعارضه وانما قلنا ذلك لوجوده
 ثلثه الاول ان العلم لا يلزم من دليل العقل يلزم عليه تسليم المدلول في هذا الحالة كما ينبغي
 فلو سلمنا علم بنبوة يلزم ثبوت المدلول عدم نبوته في نفس الامر في حالة واحدة
 وهو في هذه الم يلزم من الاول لا يلزم من كون لازماته المعارضه ان ليس هناك
 شيء غير ما ووجه ثبوت الكسار الدليل العقلي كما سلمنا علم المدلول فلا يخلف عنه
 اصلا فلم يلزم ثبوت نبوته بالفروقه وجاز المعارضه فيه ولا يلزم ثبوت
 مدلوله لان المعارضه لو سلم ثبوت المدلول لدليل العقل فيلزم اجتناب
 التقيضين وهو في الثالث ان الدليل في المعقولات ملزم للمدلول
 لانه يلزم من العلم بالعلم بالمدلول في ازالة العلم بالسبيل دليل العقل
 العقل فثبت يلزم عليه تسليم مدلوله ضرورة ان تسليم المعلوم مستلزم لتسليم
 الملازم فاذا عارضنا مدلوله في الصفات فيكون العلم بالمدلول في دليل العقل

السالوة لا يلزم النفاذ لا فلفا في الجنبين اراد ان يدفع هذا السؤال بطريق
 البنية فقال شبه ان يكون المحذور من المعقولات كالنقض الالزامي
 للمبطل لا النقض من خلاف الحكم عن الدليل وقد يتحقق هذا المعنى عند المعارض
 لذلك اذا عارض اب يدعي العمل فلا شبهة من مدلوله عليه بل يتحقق
 عنه معنى النقض اما بتوجيه المعارض الى النقض فهو ان تقول ان اب
 للمعمل نوضح دليلكم بجميع مقدمات ما صدق فمبعض مدلوله كونه صادقا
 وبين ذلك لا دليل بل على انه وانما قلنا ان مدلوله انما يصدق العمل
 في مثل ما يؤمن به بل علت على طه وهذا كذا لان المحذور غير صحيح حازم
 بان المعارض في المعقولات كالنقض للدليل وكيف يكون اب حازم وانما
 بالشيء انما يحصل بان كان به سببا اذ دل عليه دليل قطعي والامران مستغنيا
 مدلول فان قلت المعارض سواء كانت في المعقولات او في مستند البنية في النفيض
 ذكرتم قلت لانكم ذكرتم الدلالة المتعلقة امارات وعلازمة المدلول ولا يلزم
 من علامات الشيء اماراته واما اارة وجود ذلك في لا يلزم اجنب في النفيض في
 غير المعقولات المسئلة الثانية اما لافرق في المسئلة الثانية في المسئلة
 الثالثة ان من علم المطلق ووفى افعال الاشياء في الاب عليك فكذلك افعال المسئلة

مكتبة جامعة الملك سعود
 الرياض - 11564
 رقم التسجيل: 11564

الثالثة علم النكاح صح ان الاب بكلمة ان يزوج ابنته البالغة بدون
 رضاها من شاء لان على الولايات عنده من النكاح ومن يتحقق
 الفكر البالغة خلافا لانه حينئذ رجمه الله لانه قال الاب لا يملك اقرار